الأدوار الوظيفية للنكرة والمعرفة في الدرس النحوي العربي

إعداد

د: عبده مروعي حسن هبه

أستاذ اللغويات المشارك

في الكلية الجامعية بتربة

جامعة الطائف فرع تربة

١٤٤٥هـ =٢٠٢٤م

البريد الإلكتروني : AMHH١٤٢٨@hotmail.com
a.hebh@tu.edu.sa

المستخلص:

إن ظاهرة التنكير والتعريف تكاد تتوزع على جميع الأبواب النحوية التي تعامل معها النحاة، فلا يخلو تركيب من التراكيب العربية بلا استثناء من اسم نكرة أو معرفة، ولكن هذه الظاهرة على أهميتها تراها مشتتة ومتفرقة بين الأبواب النحوية المختلفة فتجدها في أبواب مثل النكرة والمعرفة، وعلامات الاسم، والإضافة، والمشتقات، والمصدر، واسم الفعل، واسم الصوت، والظروف، وإعراب الجمل، والتوابع، وحروف المعاني، إلى غير ذلك من الأبواب التي تتوقف أحكامها على مجرد كون الاسم نكرة أو معرفة.

وعليه تتناول هذه الدراسة الأدوار الوظيفية للنكرة والمعرفة في التراث النحوي العربي انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها ثنائية النكرة والمعرفة في الدرس النحوي العربي القديم والحديث حيث تشيع هذه الثنائية في جميع الأبواب النحوية من ناحية وترتبط من ناحية أخرى بخاصية تبادلية تتكشف من خلالها العلاقة بين طرفي هذه الثنائية وتكشف من جانب آخر عن كيفية تعامل النحاة العرب معها بما يتفق مع خصائص التراكيب والأسس التركيبية والدلالية التي اعتمدها النحاة العرب في تحليل التراكيب التي تتضمن النكرات والمعارف، وقد حاولت الدراسة الكشف عن اختبار خاصية التبادلية وأثرها في الكشف عن خصائص التراكيب من ناحية وأهمية السمات الخاصة بكل من النكرة والمعرفة في تأكيد الدلالات التركيبية للأبواب النحوية التي تتضمن تلك الثنائية. واعتمدت الدراسة خاصية التبادلية أيضا في سبيل المقارنة بين الأدوار الوظيفية التي تضطلع بها النكرة والمعرفة في التراكيب والأبواب النحوية المختلفة.

وقد عرضت الدراسة لجل هذه الأبواب لتضع أمام القارئ والباحث صورة شاملة لخصائص النكرات والمعارف وأدوارها المختلفة ضمن تراكيبها المتنوعة مع تحليل تلك التراكيب من أجل الكشف عن الأسس النحوية والمعرفية التي اعتمد عليها النحاة في التعامل مع تلك التراكيب ودلالاتها.

كلمات مفتاحية: النكرة، المعرفة، التبادلية، الأدوار الوظيفية، الدلالة التركيبية، الأحكام النحوية.

مقدمة

اقتضت الدراسة التحليلية للتراكيب اللغوية العربية وما تتكون منه من وحدات كلامية أن تقسم المادة اللغوية لها إلى عدة أقسام منها التقسيم الثنائي، ومنها ما هو ثلاثي؛ وذلك بغرض الدراسة والبحث والتقعيد، فقسم النحاة واللغويون الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف، وقسموا الأفعال إلى أقسام أيضا لكل قسم خواصه، وكذلك قسموا الاسم إلى أقسام منها المفرد والمثنى والجمع، والمؤنث والمذكر، والمعرفة والنكرة.

وكان من بين هذه الأقسام ما يعتني به النحوي، ومنها ما هو من اختصاص الصرفي، ومن هذه التقسيمات تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة، والأصل أن هذا التقسيم تقسيم صرفي ولا يدخل ضمن اهتمام النحوي؛ لأنه متعلق ببنية الكلمة، إلا أن الدور الوظيفي الذي تقوم به المعرفة والنكرة ضمن التراكيب النحوية وتأثيرها عليها وعلى العلاقات النحوية التي تنشأ بين مكونات التركيب وما ينتج عن تموضع النكرة والمعرفة في التركيب النحوي من الأحكام النحوية وتقسيمات وتفريعات جعل التقسيم الى نكرة ومعرفة من ضمن اهتمامات النحوي ومجال دراسته.

ومن ثم وجد النحوي أن التراكيب النحوية تتحدد هويتها بناء على قسم واحد من هذه الأقسام، هذا من حيث الأصل لاطراد هذا الباب أو ذاك، فإن حدث بعض الخروج عن هذا الأصل أو بمعنى أدق النمط الجملي؛ فإنه يجمع تحت واحد من مصطلحات الأحكام التقييمية التي تعبر عن هذا الخروج أو درجته كالرفض، ومنها: الخطأ، أو الشذوذ، أو الضرورة، أو اللحن، أو الضعف، أو الغلط،...الخ، أو جعله لغة لقوم من العرب بما يحافظ على اطراد القاعدة النحوية وسلامة التركيب من التقوض والتداعي.

وقد اهتم النحاة القدماء بموضوع التنكير والتعريف وأثرهما النحوي ودورهما الوظيفي في التراكيب النحوية، وقد استمر هذا الاهتمام أيضاً لدى النحاة المحدثين حيث ظهر على شكل دراسات وأبحاث تنظيرية كثيرة تتناول موضوع التنكير والتعريف أو النكرة والمعرفة.

وقد وقفت على كثير من هذه الجهود القديمة والحديثة التي تناولت النكرة والمعرفة فوجدت أنها تناولت هذا الموضوع النكرة والمعرفة من عدة زاوايا مختلفة من أمثال:

- مسوغات الابتداء بالنكرة كما نجدها في معالجات النحاة القدامى مبثوثة في كتبهم أو أفردت لها رسائل خاصة تتبع حالاتها وتستقصي أمثلتها مما قد نجده في "رسالة مسوغات الابتداء بالنكرة" لعمر بن علي بن سالم النخعي الفاكهاني ت. ٧٣٤ه، و"نظم في مسوغات الابتداء بالنكرة" لأحمد بن عبد القادر بن مكتوم ت. ٧٤٩ه، وغيرها[١].
- أو ما نجده في دراسات معاصرة تستقي أبعاد هذا الابتداء ومسوغاته مثل **مسوغات الابتداء بالنكرة بين المتقدمين والمتأخرين**، للدكتور طماح بن سعد بن إبراهيم

[١] انظر مقدمة تحقيق كتاب "رسالتان في تسويغ الابتداء بالنكرات" ("تقييد الأمثلة المستحضرة لبعض مسوغات الابتداء بالنكرة" للرسموكي، و"اللآلئ المنثورات على نظم مسوغ الابتداء بالنكرات" للزهار العزيزي)، تحقيق د. علي حكمت فاضل، ود. رواء ظاهر حميد إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٢١)، ص.٧، ٨.

السبيعي[١]، وهو بحث في عدة من المسوغات التي يجوز بها الابتداء بالنكرة: وذلك لدى كل من: سيبويه، والمبرد، وابن السراج من المتقدمين، وابن مالك، وابن يعيش، وابن هشام من المتأخرين، مع العناية ببيان المسوغات المتفق عليها والمختلف حولها، والأسباب وراء اختلاف النحاة أو اتفاقهم حول تلك المسوغات.

- كما أن هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع **"الإخبار بالنكرة عن المعرفة في القرآن الكريم"**، ومنها بحث للدكتور محمد دلوم[٢]، وهو بحث في خمس ورقات يستقصي بعض الأمثلة القرآنية حول هذا الموضوع.
- ودراسات أخرى تناولت موضوعات مثل **"المسائل النحوية المترتبة على تنكير المعرفة"، للدكتور** عبد الله بن محمد حامد اللحياني[٣]، حيث تتبعت الدراسة ثلاثة عشر مسألة من مسائل ما جرى على لفظه التنكير.

غير أنني رأيت أن هناك فرجة لم تسد في هذا الموضوع تتمثل في الأدوار الوظيفية الذي تقوم بها النكرة والمعرفة ضمن التراكيب النحوية، بالإضافة أسباب أخرى دعتني لبحث هذا الموضوع منها:

١- محاولة جمع مسائل النكرة والمعرفة المتناثرة ضمن الأبواب النحوية وبحثها ودراستها.

٢- بحث هذه المسائل على ضوء المقارنة بين المعرفة والنكرة من حيث الأدوار الوظفية التي تضطلع بها في التراكيب النحوية المختلفة.

فحاولت مستعينا بالله القيام بهذا العمل، فجاء هذا البحث في فصلين، يحتوى كل فصل على عدة مباحث، وقدمت له بتمهيد وختمته بخاتمة وضعت فيها أهم نتائج هذا البحث.

وجعلت أسئلة هذا البحث التي يحاول الإجابة عليها على النحو التالي:

- ماذا ينشأ عن اشتراط كون أحد مكونات التركيب النحوي نكرة أو معرفة؟
- ما الأدوار الوظيفية للنكرة والمعرفة في التركيب النحوي؟
- ماذا ينشأ من أحكام نحوية عن سقوط شرط النكرة في أحد أركان التركيب؟
- هل يصح حلول المعرفة محل النكرة؟ وهو ما أسميته بـ"التبادلية".

أما عن منهج البحث فهو منهج استقرائي وصفي يقوم على تتبع النكرة والمعرفة في أبواب النحو العربي ووصف تراكيبهما ثم تحليلها لاستنباط ما يترتب على وجود النكرة والمعرفة في الترتيب النحوي من أدوار وظيفية، وكذلك ما يترتب على مخالفة هذا الشرط،

---

[١] د. طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي: مسوغات الابتداء بالنكرة بين المتقدمين والمتأخرين، مجلة الدراسات العربية (كلية دار العلوم – جامعة المنيا) مج٤ ع٣٩ (٢٠١٩) ص. ١٨٤٣– ١٨٦٤.

[٢] د. محمد دلوم: الإخبار بالنكرة عن المعرفة في القرآن الكريم، مجلة حوليات الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، مج٥ ع١٠ (٢٠١٨) ص. ٢٠١–٢٠٩.

[٣] د. عبد الله بن محمد حامد اللحياني: المسائل النحوية المترتبة على تنكير المعرفة. مجلة الإنسانيات (كلية الآداب – جامعة دمنهور) ع٣٦ (٢٠١١) ص.٥٩١– ٦٥٣.

وهل يجوز أن تحل المعرفة محل النكرة؟ وما يترتب على هذا التبادل من بقاء التركيب أو تغييره في الدور الوظيفي أو منعه أو بقائه على اشتراط أحدهما من النكرة أو المعرفة. وهو بذلك بحث يقوم بالأساس على مقارنة الدور الوظيفي للنكرة بالدور الوظيفي للمعرفة، ويحدد نتائج هذه المقارنة بين الأدوار التي تقوم بها كل واحدة منهما ضمن تركيب نحوي محدد.

وأخيرا أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

عبده المروعي - تربه ٢٥ / ١١/ ١٤٤٥

الفصل الأول

١- تعريف النكرة والمعرفة:

أولا: النكرة لغة واصطلاحا:

النكرة لغة:

جعل ابن فارس ٣٩٥ه مادة النون والكاف والراء في "مقاييس اللغة" أصلا صحيحا "يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب"[١]. ولم يزد الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥ه في تعريف النكرة في "كتاب العين" عن كونها "نقيض المعرفة" وذلك من قوله: "والنُكْر: الدهاء، والنُكُر: نعت للأمر الشديد، والرجل الداهي، يقال: فعله من نُكر ونكارته، والنكرة نقيض المعرفة، وأنكرته إنكارا، ونكارة لغة، لا يستعمل في الغابر، ولا في أمر ولا نهي ولا مصدر"[٢]. وقال الرازي ٦٦٠ه في مختار الصحاح: "النكرة ضد المعرفة، وقد نكِره بالكسر نُكرا ونكُورا بضم النون فيهما وأنكره واستنكره كله بمعنى، ونكّره فتنكر أي غيّره فتغيّر إلى مجهول"[٣].

وجعلُ النكرةَ نقيضَ المعرفة هو عينه ما ورد لدى ابن منظور ٧١١ه في "لسان العرب"، إذ يقول: "النكرة بالتحريك: الاسم من الإنكار كالنفقة من الإنفاق، قال: والنكرة إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة، والنكرة خلاف المعرفة، ونكر الأمر نكيرا وأنكره إنكارا: جهله؛ عن كراع"[٤].

النكرة اصطلاحا:

ورد تعريف النكرة من حيث الاصطلاح في بعض كتب الحدود النحوية بأنها "كل اسم شاع في جنسه لايختص به واحد دون آخر، وقيل: ما لم يخص الواحد من جنسه، وقيل: كل اسم جهله المخاطب إذا سمعه بعينه وشاع في أمته، وعم اثنين فصاعدا"، وهذا حدها لدى ابن الجبراني ٦٦٨ه[٥]. وحدها الجرجاني ٨١٦ه بقوله: "ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس"[٦]. أما زروق ٨٩٩ه فقد حدها بأنها "ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده أو مقدر وجود تعدده فيه"[٧]. وحدها عند الزمخشري ٥٣٨ه في "الأنموذج" "ما شاع في أمته، نحو: جاءني رجل، وركبت فرسا"[٨].

وساق أبو حيان الأندلسي ٧٤٥ه - في كتابه "التذييل والتكميل" - عدة من تعريفات "النكرة"، وذلك في قوله: "النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعا في جنسه إن اتفق

---

[١]) ابن فارس: مقاييس اللغة، ج٥، ص.٤٧٦.

[٢]) الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج٥، ص.٣٥٥.

[٣]) الرازي: مختار الصحاح، ص. ٢٨٢، ٢٨٣.

[٤]) ابن منظور: لسان العرب، ج٥، ص.٢٣٣.

[٥]) الجبراني: كتاب في تحديد المصطلحات النحوية، ص.٦٣٠، رقم (٣٩).

[٦]) الجرجاني: التعريفات، ص. ٣١٦.

[٧]) زروق: الحدود النحوية، ص.١٧٩ (رقم: ٣٢).

[٨]) الزمخشري: الأنموذج في النحو، ص٢٢.

أن يوجد له جنس، وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يتصور أنه يوجد منه أكثر من شخص واحد، وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه على طريق البدل"[١].

ولعل التعريف الاصطلاحي الذي يحمل في طياته علامات وإشارات نحوية ضمن خصائص الاسم النكرة هو تعريف ابن مالك ٦٧٢ه في "الألفية"، وهو قوله:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي ... وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلامِ وَالَّذِي

وذكر في شرح عمدة الحافظ أن علامة النكرة "في اللفظ قبول أل مؤثرة في معناه، أو وقوعه موقع ما هو كذلك، فالأول كرجل وامرأة، والثاني كمن بمعنى إنسان وما بمعنى شيء؛ فإنهما لا يقبلان (أل) ولكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وهما يقبلان (أل)، فأغنى ذلك عن قبول من وما إياها"[٢].

فالنكرة لديه ما يقبل "أل" فيصير معرفة، أو ما يقع موقعه من الأسماء التي لا تقبل "أل" فيصير معرفة في هذه الحال وفق خصائص معناه كما في "ذو" التي بمعنى صاحب إذ يتم تعريفها بالإضافة لأنها بمعنى النكرة "صاحب".

وتلحظ من البيتين السابقين أن حديث ابن مالك عن النكرة في الألفية (وفي شرح عمدة الحافظ أيضا) قد سبق حديثه عن المعرفة، وهو ما ورد عكسه في كتابه "شرح التسهيل"؛ إذ قدّم المعرفة على النكرة في قوله: "الاسم: معرفة ونكرة، فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة... والنكرة ما سوى المعرفة"[٣].

ولعل السبب وراء هذا التقديم والتأخير ما تجده من تعليل ورد في قوله: "وتمييز النكرة بعد عدّ المعارف بأن يقال: "وما سوى ذلك نكرة" أميز من تمييزها بدخول "ربَّ" والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه "ربَّ" ولا الألف واللام كأين وكيف وعريب وديار"[٤].

فهو يوافق بشكل عام مذهب سيبويه ١٨٠ه في أن تكون "النكرة قبل المعرفة"[٥]، وتتبين لنا علة تقديمها من قول سيبويه: "وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكُّنا؛ لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"[٦]. وكان ابن هشام الأنصاري ٧٦١ه قد أشار في كتابه "أوضح المسالك" إلى أن النكرة هي الأصل، وأن المعرفة هي الفرع[٧].

---

١) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج٢، ص. ١٠٢.

٢) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص. ١٣٧.

٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص.١١٥.

٤) ابن مالك: شرح التسهيل، السابق نفسه.

٥) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٢٤.

٦) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٢٢.

٧) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص.٣٢-٣٣.

ويستفاد من كل هذا أن النكرة ما يقبل "أل" التعريف وتؤثر فيه التعريف، أو ما يقع موقع ما يقبل "أل"، وأنها ما يصح أن تدخل عليه "رب"، ولكن ثم علامات أخرى وزعت على أبواب النحو يتبين منها حدود التعريف والتنكير سنذكرها في ثنايا هذا البحث، كما يستفاد مما سبق أيضا أن النكرة أسبق من المعرفة، وأن للمعنى والوضع أثره في بيان القسم الذي تنتمي إليه الأسماء من حيث تعريفها وتنكيرها.

ثانيا المعرفة لغة واصطلاحا

المعرفة لغة

المعرفة كما يرى ابن يعيش مصدر "عرفت معرفة وعرفانا"، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف، كالمراد من نسج اليمن أنه منسوج اليمن، وكقوله تعالى (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) [لقمان ١١] أي مخلوقه"[١]. وذكر ابن منظور في لسان العرب أن "عرفه الأمر أعلمه إياه، وعرفه بيته أعلمه بمكانه، وعرفه به وسمه، وعرفته بزيد؛ أي سميته بزيد، والعرف ضد النكر، وهو كل ما تعرفه النفس من الخبر"[٢]. والمعرفة عند الجرجاني "إدراك الشيء على ما هو عليه"[٣].

وكان ابن فارس قد جعل لمادة (ع ر ف) معان منها: التتابع، والسكون والطمأنينة، فقال: "العين والراء والفاء أصلان صحيحان أحدهما يدل على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة، فالأول العرف: عرف الفرس، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه، ويقال: جاءت القطا عرفا عرفا؛ أي بعضها خلف بعض،... تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكون إليه؛ لأن من أنكر شيئا توحش منه ونبا عنه"[٤].

المعرفة اصطلاحا

أما عن المعرفة في الاصطلاح فهي عند الجبراني "ما خص الواحد من جنسه"[٥]، وعند زروق "ما وضع ليستعمل في معين، وهي ستة أقسام: الضمير، فالعلم، فاسم الإشارة، فالموصول، فالمعرف بالأداة، فالمضاف إلى واحد منها"[٦]. والمراد بالمعرفة عند ابن يعيش "ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره"[٧].

ويرى ابن مالك في شرح التسهيل أن "من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون الاستدراك عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين، فالأول نحو قولهم: كان ذلك عاما أول، وأول من أمس، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين، والثاني نحو قولهم للأسد: أسامة،

---

[١]) ابن يعيش: شرح المفصل ج٣، ص.٣٤٧.

[٢]) ابن منظور: لسان العرب، ص.٢٣٦.

[٣]) الجرجاني: التعريفات، ص.٢٢١.

[٤]) ابن فارس: مقاييس اللغة، ج٤، ص.٢٨١.

[٥]) انظر الجبراني: كتاب في الحدود، ص.٦٣١.

[٦]) انظر زروق: ص.١٧٩.

[٧]) ابن يعيش: شرح المفصل ج٣، ص.٣٤٧.

لإغنه يجري في الفظ مجرى حمزة في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد، والثالث كواحد أمه وعبد بطنه، فإن بعض العربيجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو علي"[١].

وهنا يكون التداخل بين النكرة والمعرفة من حيث المعنى، ومن حيث الاستعمال، وهو ما يجعل محاولة وضع تعريف شامل للمعرفة من الأمور التي يصعب على النحاة تحقيقها دون الوقوع في الاستدارك، ومن ثم لجأ النحاة إلى حصر أنواع المعرفة وأقسامها بدلا من تعريفها، لذا يقول ابن مالك عن المعرفة: "فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة"[٢]، وهو هنا يعدد ما ينطبق عليه مدلول المعرفة دون أن يضع لها حدا أو تعريفا خاصا بها، ويقول في هذا أيضا: "فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة[٣].

أقسام المعرفة والنكرة

للمعرفة أقسام ستة متفق عليها هي: العلم، والمعرف بأل، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والنكرة المضافة إلى أحد تلك الأقسام الخمسة السابقة، أما النكرة فلم أجد من أقسامها إلا ما يستفاد من قول ابن مالك:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا ... أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

حيث يمكن تتقسيمها إلى ما يقبل أل، أو ما يقع موقع ما يقبل أل وتوثر فيه التعريف، ولكن هناك تقسيم آخر يعتمد على علة الدور الوظيفي للنكرة، وهي بمقتضى هذا التقسيم على الأقسام التالية:

١- النكرة المحضة، وهي النكرة الخالية من أدوات التعريف اللفظية، وتأتي غالباً في الصورة الأساسية للتركيب الأساس، وهي المقصودة بالنكرة في التركيب.

٢- النكرة المُعرَّفَة، وهي التي دخلت عليها أدوات التعريف اللفظية كـ(أل أو الإضافة).

٣- النكرة المؤولة بالمعرفة، وهي نكرة محضة ولكنها يتم تأويلها بالمعرفة

٤- النكرة المؤهلة، وهي النكرة التي تم تأهيلها بإحدى أدوات التأهيل، أو ما يسمى بالمسوغات لتؤدي دورا وظيفيا كغيرها.

ونلاحظ أن هذا التقسيم قائم على دور النكرة الوظيفي والتبادلي مع المعرفة، ولا شك في أن تعريف النكرة أو تنكير المعرفة يؤثر في دورهما الوظيفي داخل التراكيب اللغوية، وهذا يظهر من خلال التقسيم؛ فالمعرفة بالأصالة تكون في التركيب الأساس، أما النكره المؤولة بالمعرفة أو المعرَّفَة تكون في الصور أو ضمن شروط التركيب، فعلى سبيل المثال نجد في أحوال اسم التفضيل أنه على ثلاث صور أو ثلاثة أحوال ناتجة بصورة تكاد تكون أساسية عن الصور التي تكون فيها النكرة؛ مثل أن يكون نكرة معرفة بـ(أل)، أو أنها مضافة إلى ما فيه (أل).

---

[١]) ابن مالك: شرح التسهيل ج١، ص. ١١٥.

[٢]) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص.١١٥.

[٣]) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص.١١٦.

أهمية النكرة والمعرفة في التركيب النحوي

إن ظاهرة التنكير والتعريف تكاد تتوزع على جميع الأبواب النحوية التي تعامل معها النحاة، فلا يخلو تركيب من التراكيب العربية بلا استثناء من اسم نكرة أو معرفة، ولكن هذه الظاهرة على أهميتها تراها مشتتة ومتفرقة بين الأبواب النحوية المختلفة فتجدها في أبواب مثل النكرة والمعرفة، وعلامات الاسم، والإضافة، والمشتقات، والمصدر، واسم الفعل، واسم الصوت، والظروف، وإعراب الجمل، والتوابع، وحروف المعاني، إلى غير ذلك من الأبواب التي تتوقف أحكامها على مجرد كون الاسم نكرة أو معرفة.

إذن تأتي أهمية النكرة والمعرفة في التركيب النحوي من خلال الدور الوظيفي الذي يقومان به في التركيب، فهما قسيمان لا ثالث لهما؛ ولذا ترى النحاة قد أفردوا بداية تصنيفاتهم المختلفة والمتنوعة قسما خاصا للمعرفة والنكرة، من أجل بيان ماهية النكرة وماهية المعرفة، وأقسامهما. أما الدور الوظيفي فهو داخل في غالب أبواب النحو على ما سنري وليس له قسم خاص به.

والنكرة هي الأصل؛ إذ لكل معرفة نكرة سابقة عليها، في حين أن كثيرا من النكرات لا معارف لها؛ كأسماء الاستفهام، والشرط، وغيرها، والنكرة هي الأصل لأنه المستقل الذي هو أولى بالأصالة، هذا بالإضافة إلى أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة للدلالة على المعنى الذي وضعت له والمعرفة تحتاج إلى ذلك؛ لأنها في بعض المواضع التي عينها النحاة تجدها تسلك سلوك النكرة، أو تحتاج إلى قرينة تعين درجتها من المعرفة.

الشروط العامة لاستعمال النكرة في التركيب النحوي

لعل لاستعمال النكرة ضمن تركيب معين من تراكيب اللغة العربية بعض الشروط التي يمكن لنا أن نقسمها على الأقسام التالية:

أولاً: شروط لها علاقة بالكلمة ذاتها، وهي إما شروط لفظية تتعلق بلفظ النكرة، أو معنوية ترتبط بدلالة النكرة ومعناها:

١- شروط لفظية: وهي أن تكون اللفظة منكرة تنكيرا لفظياً؛ أي خالية من علامات التعريف، وعلامة ذلك قبولها لعلامات التعريف؛ مثل قبول (أل) المؤثرة فيها التعريف، وقبولها تنوين التنكير، فرقا بينها وبين المعرفة المنكرة تنكيرا معنوياً.

٢- شروط معنوية لها علاقة بالمعنى: مثل أن تكون النكرة دالة على العموم، أو الخصوص، أو المدح، أو الذم، أو غيره.

ثانياً: شروط ليس لها علاقة بالكلمة نفسها، إنما هي شروط خارج الكلمة بمعنى أنها تأتي لتؤهل النكرة للقيام بدورها الوظيفي ومنها اشتراط أن تعتمد على/ أو أن تسبق بنفي، أو استفهام، أو غيره، من أدوات، هذه الأدوات لا تعرف النكرة، إنما هي ضمن آليات تأهيل النكرة وتقريبها من المعرفة؛ ليسوغ من خلالها القيام بدور وظيفي مثل الابتداء، أو مجيء الحال منها.

ثالثا: شروط لها علاقة بالتركيب الإعرابي؛ أي تركيب الجملة، وموقع النكرة في التركيب، كالتقديم أو التأخير ومن أمثلته أن تكون في أول جملة الحال.

أشكال مجيء النكرة والمعرفة في التراكيب النحوية

يمكننا من خلال رصد الأنماط أو الأشكال التركيبية التي تأتي ضمنها المعرفة والنكرة وجدت أنهما يأتيان في الأشكال التالية:

١- تراكيب ذات عنصرين رئيسين يشترط فيها المخالفة بينهما، وتأتي في الأشكال التالية:

- تراكيب تشترط النكرة في أحد مكوناتها؛ كالجملة الاسمية، والحال، والتمييز.
- تراكيب تشترط المعرفة في أحد مكوناتها.
- تراكيب لا يجوز مجيء النكرة في أحد عناصرها.
- تراكيب لا يجوز مجيء المعرفة في أحد عناصرها.
- تراكيب يجوز مجيء النكرة في أحد مكوناتها.
- تراكيب لا تجوز مجيء النكرة في أحد مكوناتها.

٢- تراكيب ذات عنصرين تشترط تساويهما من حيث التنكير والتعريف؛ وتأتي على الصور التالية:

- العنصران معرفتان.
- العنصران نكرتان، مثل معمولات (لا) النافية للجنس.

وليس هناك فيما يبدو لي تراكيب مكونة من ثلاثة مكونات يشترط لها التنكير أو التعريف.

تنكير المعرفة وتعريف النكرة وعلاقته بالدور الوظيفي لها

هناك من التراكيب ما يقتضي وجود النكرة أو المعرفة في صورته الأساسية لتأدية الدور الوظيفي المنوط بها، أو المراد لها، ولا تتأتي له دلالة خاصة بهذا الدور إلا من خلالها، فإذا حيل دون مجيء أحد العناصر المفترضة في مكانه المخصص له، فإن اللغة تسلك في معالجة هذا التركيب واحدة من طريقتين:

١. **الأولى**: إحلال النكرة مكان المعرفة، أو العكس، وهو ما أسميناه بالتبادلية بين مكونات التركيب.

٢. **الثانية**: تأهيل النكرة بحيث تكون صالحة للقيام بالدور الوظيفي المناط بها.

ولتوضيح هذه الفكرة نقدم المثال التالي حيث يشترط في الخبر أن يكون نكرة، ولكن إذا لم يكن نكرة جاز أن تحل المعرفة مكانه وتقبل بها، وكذلك المبتدأ فإنه يشترط فيه أن يكون معرفة، فإذا لم يكن كذلك جاز إحلال النكرة محله، ولكن وفق شروط لا بد من تحققها في مثل هذه الحالات سوف نتعرف علها في موضعها.

ولا شك أن تعريف النكرة أو تنكير المعرفة يؤثر في دورهما الوظيفي، وهذا يظهر من خلال التقسيم؛ فالمعرفة بالأصالة تكون في التركيب الأساس. أما النكرة المؤولة بالمعرفة، أو المعرفة تكون في الصور أو ضمن شروط التركيب؛ فمثلا نجد في أحوال اسم التفضيل أنه في ثلاث صور أو ثلاثة أحوال ناتجة عن الصور التي تكون عليها النكرة.

تعريف النكرة أي جعل النكرة معرفة، وياتي هذا من خلال آليات تعريف محددة مثل أن يتم تعريفها من خلال زيادات لفظية تلحق بالنكرة كالآتي:

الأول: سوابق، وهي زيادات تلحق بأولها، حيث يتم تعريفها بإدخال (أل) سابقة عليها دخولا يؤثر فيها التعريف؛ فيحولها من نكرة إلى معرفة، وتسمى (أل) هذه (أل) التعريف؛ لأنها تنقل الكلمة من النكرة فتجعلها معرفة، وتسمى الألف واللام، ومن النحاة من جعل التعريف في اللام فقط، يقول ابن مالك:

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

أما إذا لم يؤثر فيها تعريفا؛ فان دخولها عند ذلك يكون شكليا، وتبقى اللفظة منكرة، ويكون ذلك في الألفاظ التي يلازمها التنكير؛ مثل: بنات أوبر فإن دخول (أل) عليها لا يؤثر فيها شيئا.

الثاني: إلحاقها بمعرفة على طريق الإضافة، وذلك بإضافتها إلى أحد أنواع المعرفة؛ فتكون معرفة بالإضافة، بحيث تكتسب التعريف الذي ينقلها من الشياع والغموض إلى التحديد والإيضاح.

أما تنكير المعرفة فيحتاج إلى قليل من التفنيد كالآتي:

١- ما كان أصله النكرة، واكتسب التعريف من خلال آليات التعريف اللفظية، فإن تنكيره يكون بسلبه تلك الآليات ونزعها؛ كأن نحذف (أل) التعريف أو نحجب الإضافة، وهذا سائغ ولا شيء فيه.

٢- ما كان معرفة أصالة، كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، فهذه معارف أصالة، وليس التعريف فيها مكتسبا، فهي على تلك الصفة لا تنكر.

واختلف العلماء في العلم، فمنهم من يرى أن إضافة العلم تكون بعد تنكيره، وذلك بأن يجعل واحداً من جملة من سمي بذلك اللفظ، وبذا يحدث اشتراك لفظي، فتجوز حينئذ إضافته للتعين. ومن القائلين بهذا الرأي ابن هشام في شذور الذهب يقول: "وكما أن الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة به، كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي، فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا: زيدُ عمرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من (أل)، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك إضافتهما، والذي يستثنى منها مسألة "الضارب الرجل، والضارب رأس الرجل، والضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ"[١]. ومن القائلين بهذا الرأي أيضا الصبان[٢].

الدور الوظيفي للنكرة والمعرفة

نقصد بالدور الوظيفي للنكرة والمعرفة الوظيفية التركيبية النحوية التي تؤديها ضمن تركيب نحوي معين حيث يتم الحكم على هذا التركيب بالصحة النحوية والدلالية من خلال مدى مقبولية وجود النكرة أو المعرفة ركنا أساسيا من أركان بنائه، أو ما تمثله النكرة في تشكيل ذلك التركيب النحوي من حيث:

١. بناء التركيب النحوي؛ بمعنى أن التركيب النحوي لا يكون بهذا الشكل إلا إذا كان أحد ركنيه نكرة.

---

[١]) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص.٣٢٦.

[٢]) انظر: الصبان: حاشية الصبان، ج٢، ص.٢٤٣.

٢. العلاقات النحوية بين أركان التركيب النحوي وعناصره.
٣. ما تمثله النكرة من دور في أساس التركيب النحوي أو ما يعرف بالأصل التركيبي.
٤. الأثر النحوي الناتج من هذا الدور على مستوى التركيب الأصل أو على مستوى الصور الناتجة حال مخالفة التركيب النحوي لشروط بنائه.

ومن خلال استقراء مواضع اشتراط مجيء النكرة في التركيب النحوي، وجدت أن الاشتراط جاء لمقتضى أساسي وهو تأدية الدور الوظيفي للغرض الذي جيء به من أجله، وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: دور أساس أو رئيس

وهو أن تكون المعرفة أو النكرة عنصرا أساسيا في تكوين الأسلوب، وألا يستغني التركيب النحوي عنها، ويترتب على هذا مجموعة من الأحكام النحوية من حيث الترتيب والعلاقات الإعرابية، يجعلونها شرطا في الأسلوب وينصون عليها في تعريفه أو ضمن شروط عمل الأسلوب مثل اشتراط النكرة في الخبر والحال والتمييز، ويتم تقسيم صور الأسلوب بناء على موضعها منه؛ مثل أحوال فاعل المخصوص بالمدح والذم التي تقوم على فكرة التنكير والتعريف فيه، يقول ابن مالك:

اِسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ
عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِـ(لاَ) فِي نَكِرَهْ

ومنه النص على منع مجيء النكرة في الأسلوب، بما يعني أن الأسلوب يشترط المعرفة بدلا منها، كقول ابن مالك: وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ، فالمعرفة في باب المبتدأ أصل لها لا تشاركه فيه النكرة، بمعنى أن النكرة لا تكون مبتدأ دون شروط.

ويترتب على الدور الأساسي أدوار وظيفية أخرى مثل:

١. قيام هوية التركيب النحوي ووضوح شخصيه وتميزه عن غيره من التراكيب.
٢. ترتب الأحكام النحوية الأساسية للتركيب.
٣. منع التبادلية بين المعرفة والنكرة، فالنحاة لا ينصون على جواز التبادلية بينها وبين المعرفة صراحة، فإذا جاءت أوّلت إحداهما بالأخرى، أو اشترط تأهيل النكرة لتقوم بدور الأخرى في التركيب النحوي.

القسم الثاني: دور غير أساسي أو ثانوي

وفيه لا تكون المعرفة أو النكرة عنصرا أساسيا في التركيب، ولا يترتب على وجودها تكوين الأسلوب أو عدمه، ولا يشترطونها ولا ينصون عليها في تعريف الأسلوب أو التركيب، ولا يترتب على وجودهما أو عدمه أحكاما نحوية تتعلق بهذا التركيب، مثل المعرفة والنكرة في باب الفاعل أو المفعول به، وينقسم هذا الدور إلى

١- التوطئة: ومعناها أن يكون الدور الوظيفي للنكرة أو للمعرفة في هذا التركيب هو التمهيد لغيرها ليقوم بدوره الوظيفي وأن تهيأ له شروط القيام بهذا الدور، ومما يترتب على هذا الدور الثانوي:

- تكوين صورة جديدة من صور الأسلوب.

- تقبل التبادلية بينها وبين المعرفة.

التمام والنقص وأثره في الدور الوظيفي للنكرة

إن معنى أن تكون النكرة تامة أو محضة هو أن تكون مكتفية بنفسها؛ فلا تحتاج إلى صلة أو صفة، مثل النكرة في المثل: لأمر ما جدع قصير أنفه، أما كون النكرة ناقصة أو غير المحضة فهو ما يجعلها تحتاج إلى مكمل لها يقربها من المعرفة، مثل: الوصف أو الصلة، ومن النكرات التامة (ما) في أسلوب التعجب في مثل: ما أحسن زيدا، فإنهم يعربون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، ومسوغ الابتداء بها هو مجيئها لمعنى التعجب. ويفهم ما سبق على ضوء قول ابن مالك عن الجملة التعجبية: "فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام. ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصا، فيتعين كون الثاني مقتضيا للإبهام وهو (ما)؛ فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة، كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين"[١].

التبادلية بين النكرة والمعرفة في الأدوار الوظيفية

المقصود بالتبادلية – ضمن هذا البحث - أن تحل المعرفة الأصيلة مكان النكرة الأصيلة، والعكس، ونقصد بالأصيلة التي يكون فيها التعريف أو التكير أصيلاً، وليس طارئا كالنكرة المؤهلة، أو النكرة المؤولة، وهي التي تكون فيها المعرفة معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، فمثلا في باب الجملة الاسمية تقرر أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن يكون الخبر نكرة، فالتباديلة أن تأتي النكرة مبتدأ فتحل محل المعرفة، وكذلك يأتي الخبر نكرة. أما حلول النكرة محل المعرفة فيجري وفق شروط، وكذلك يكون صاحب الحال نكرة بشروط أيضا، لكن هذا في حقيقته ليس تبادلاً؛ إذ أن التبادل يقضي أن يحل أحدهما محل الأخر دون قيد أو شرط ويؤدي نفس الدور الوظيفي لما حل محله، وهذا فيه ما فيه من أمور يأباها المنطق اللغوي من نحو الترادف النحوي الذي لا فائدة منه وغير ذلك، كذلك لا تعني التبادلية أن التركيب تنازل أو استغنى عن شرطه أو حقه، وإنما هو تأهيل لأن تقوم النكرة أو المعرفة بالدور الوظيفي الذي تقوم به الأخرى، فالتماس المسوغات لما خالف هذه الاشتراطات بما يقبله التركيب والتسويغ لها لا يقلب النكرة معرفة، ولا المعرفة نكرة، ويجبها علة القيام بالدور الوظيفي الذي تقوم به قسيمتها.

ويكون التبادل المشروط داخل التركيب النحوي إما في الموقع فينتج عنه تبادل في الدور الوظيفي، وإما تبادل في الدور الوظيفي كما تراه بين البدل والمبدل منه، ينتج عن تسويغ هذه العملية التبادلية وتجويزها وتجويز الصور الناتجة عنها وقبول أحكامها النحوية، وتأثيرها على الدور الوظيفي للمبدل منه.

أما التراكيب التي يكون فيها التعريف أوالتنكير شرطا لازما لأحد مكوناته فلا يحدث تنازل أو استغناء عن هذا الاستحقاق، لكن الذي يحدث هو أن اللغة تسمح بأن يؤدي هذا الدور الوظيفي أحد المقربين بشروط يفرضها التركيب ذاته تحافظ على هويته وتؤدي له الدور الوظيفي الذي تشكل من أجله.

---

[١]) ابن ماك: شرح التسهيل، ج٣، ص.٣١، وانظر عباس حسن: النحو الوافي ج١، ص. ٢١٣.

أما التراكيب التي تجوز فيها التبادلية دون شروط فهي لا يشترط فيها أن يكون أحد المكونات معرفة أو نكرة، فهو ليس شرطا في أصل التركيب وتكوينه، فهذه الشروط أو المسوغات غير لازمة، ولا نجد أحدا من النحاة يذهب إلى عدم الاشتراط مسوغًا ذلك بوروده عن العرب بشكل يلغي هذا الشرط ولهذا نجد الخلاف بين النحاة يدور حول ذلك.

الفصل الثاني

المعرفة والنكرة في أبواب النحو

الأبواب التي سوف نتعرض لها في هذا الفصل هي الأبواب النحوية التي يكون فيها للنكرة دور وظيفي، وهي أيضا تلك الأبواب التي اشترط فيها النحاة (ونصوا على) أن يكون أحد عناصرها معرفة أو نكرة أو تكون جميع عناصرها معرفة أو نكرة، أو تلك التي نصوا على أن لا يكون أحد عناصرها معرفة أو نكرة، أو التي يترتب على التنكير والتعريف فيها أحكام نحوية، وقد قسمتها إلى أبواب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.

المبحث الأول: المرفوعات

أولاً: الجملة الاسمية

التنكير والتعريف ودوره في تراكيب الجملة الاسمية

١. المبتدأ

ثم اتفاق بين النحاة على أن الفائدة هي العامل الأساسي في الابتداء، سواء أكان المبتدأ اسما معرفة أو اسما نكرة؛ وعليه يقرر ابن مالك أن "حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس؛ فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة"[١].

فالأصل في المبتدأ التعريف "لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولأنَّ الفائدة لا تحصل إلا إذا أسند مجهول إلى معلوم، لامتناع إسناد مجهول إلى مجهول، والنكرة في حكم المجهول، فيصير الحكم بالنسبة للمُخَاطب مجهولا فامتنع الحكم، بخلاف الخبر فإنَّ الأصل فيه التنكير فلا يكون معلوماً إلا للمتكلم ليحصل للمخاطب عِلمٌ لم يكن عنده، لأنَّ الشيء إذا لم يتعين جُهِلت أحواله، فإذا نَسَب المتكلم شيئاً منها علم المخَاطَب أن ذلك الحكم منسوب إلى الذات المعينة دون غيرها، ولهذا قالوا: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة، يعتمد في بيان النسبة على المبتدأ وفي بيان الفائدة على الخبر،أما النكرة فلا يصح الحكم عليها إلا إذا تخصصت بوجه ما لامتناع الحكم على المجهول المطلق"[٢].

ومعنى هذا أن الابتداء بالمعرفة هو الأصل في تحقيق الإفادة، وأن الابتداء بالنكرة لا تتحقق به تلك الفائدة إلا أن تكون النكرة ضمن تركيب مخصوص تتحقق مع خصوصيته تلك

---

[١]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، مرجع سابق، ص.٣٦٣.

[٢]) ابن القواس: شرح ألفية ابن معطي، ج٢ ص.٨١٨، ٨١٩.

بعض الشروط التي يصح بها الابتداء بالنكرة، ولذا لم يجز الابتداء بالنكرة إلا إذا تخصصت بوجه تَقْرُب به من المعَرّفة [١].

ولذلك عد قلب الأمر في هذا الباب - أي جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة- غير جائز أو من قبيل الضرورة التي قد يَلجَأ إليها الشاعر، وكان ابن مالك قد ذكر في الألفية بعض حالات الابتداء بالنكرة وشرطها بالإفادة، فقال:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتَىً فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَل ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

وشرح ابن عقيل هذا معددا وجوه هذا النوع من الابتداء، فقال: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة: أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور... الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام... الثالث: أن يتقدم عليها نفي... الرابع: أن توصف... الخامس: أن تكون عاملة... السادس: أن تكون مضافة"[٢].

وجرى الاتفاق على تسمية الشروط التي يحقق بها الابتداء بالنكرة فائدة "مسوغات"، فبها تلحق النكرة المعرفة وتقترب منها فتشاركها صحة الابتداء بها والبناء عليها، والحق أن تلك الشروط أو المسوغات كانت مثار اهتمام عدد غير قليل من النحاة حتى تجدهم وقد أفردوا لها الرسائل والمصنفات، يقول ابن هشام: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نيف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم"[٣].

وإن اختلفت تلك المصنفات في عدد الشروط وحقيقة المسوغات فإنها - رغم ذلك - تتفق على أن الإفادة هي المعيار والحكم في هذا، وهذا ما تلمحه أيضا في إشارة ابن مالك - بعد أن ساق لنا أمثلة من الابتداء بالنكرة وقد خلت من القيود السابقة مثل قولهم: خبأة خير من يفعة سوء، وقول ابن عباس: "تمرة خير من جرادة" - إلى أن "الاعتبار في ذلك وما أشبهه الإفادة، فإن عدمت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع"[٤].

ويمكننا من خلال ما سبق أن نجمل هنا الأحكام النحوية الخاصة بالمبتدأ، وهي ما يلي:

١. بقاء رتبة الجملة الاسمية على أصلها من ناحية اللفظ والمعنى في النكرة والمعرفة.

٢. بقاء المبتدأ مرفوعا والخبر مرفوعا.

---

[١] لم يتفق النحاة على مسوغات الابتداء بالنكرة وعددها، فمنهم من جعلها اثني عشر موضعاً كابن معط (انظر: ج٢، ص. ٨١٩)، وابن مالك ذكر منها ستة، وأكملها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين موضعا، وقد أوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعاً (انظر: شرح ابن عقيل ج١، ص.١٩٤).

[٢] ابن عقيل: ج١ ص.٢١٦- ٢١٨، وانظر ص.٢١٩- ٢٢٦.

[٣] ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص.٩٨.

[٤] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص. ٣٦٥.

٣. بقاء المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

ومما ينتج من أحكام عند مخالفة هذه الأحكام:

١. اختلال نظام الجملة الاسمية.

٢. منع مجيء المبتدأ نكرة.

بالإضافة إلى مخالفة تعريف المبتدأ، وذلك بأن يكون المبتدأ نكرة، وينتج عن هذا:

١. الحاجة إلى البحث عن مسوغ لهذا التركيب؛ إذا لم يوجد حكم بخطأ التركيب أو وجوب تقديم الخبر.

٢. مخالفة الترتيب الأصلي بالتقديم والتأخير.

أما عن الدور الوظيفي للمبتدأ المعرفة في تركيب الجملة الاسمية، فهو على ما يلي:

١. للمبتدأ المعرفة دور تأسيسي في بناء الجملة الاسمية، فهو الشيء الذي نريد الحديث أو الإخبار عنه، ومن ثم يجب أن نبدأ به.

٢. المبتدأ محكوم عليه أو مسند إليه.

أما عن الأحكام المتعلقة بالخبر، فيمكننا القول هنا إن الأصل في الخبر أن يكون نكرة وهذا من حيث الأصل، وهو ما نلمحه في قول ابن يعيش: "وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر"[١].

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ولا يتقدم عليه إلا حال ضمان الفائدة وعدم اللبس، وهذا مفسر لدى بعض النحاة - كما سنرى بعد قليل في حديث ابن عقيل - بأن الخبر يعد من ناحية المعنى وصفا، ولذا يتأخر كما يتأخر الوصف عن الموصوف، ولكن هذا التقديم له ما يمنعه فيمتنع، وله أيضا ما يوجبه فيلتزم، يقول ابن مالك في هذا:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا

ويشرح ابن عقيل هذا بقوله: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه، على ما سيبين، فتقول: قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو"[٢].

وحظ الخبر النكرة من هذا أن يكون واجب التأخير على الأصل في الأخبار، يقول ابن مالك في امتناع تقديمه:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ ... عُرْفًا وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

ويشرح هذا ابن عقيل فيقول: "... الخبر الواجب التأخير... خمسة مواضع: الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو: "زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو" ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه،

---

[١]) ابن يعيش: شرح المفصل ج١، ص.٢٢٤.

[٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٢٧.

لأنك لو قدمته فقلت: "أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد" لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرا، من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة. فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف"[١].

فالأصل في الكلام المفيد كما قرر له النحاة أن يكون الإخبار بالمنكور عن المعروف، أما أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، فهذا مما يتنافى مع قانون الإخبار، وهو ما حمل بعض اللغويين على نفي هذا التركيب، إذن يكون الخبر نكرة ومحله التأخير عن المبتدأ إما جوازاً أو وجوباً، ومن مواضع تأخير الخبر الواجب: أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين لا تتميز إحداهما عن الأخرى كما رأينا. أما عن وجوب تقديم الخبر، فتراه في قول ابن مالك:

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ...كَمَالَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

قال ابن عقيل: "أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فذكر أنه يجب في أربعة مواضع" الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو: "عندك رجل"، و"في الدار امرأة". فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: "رجل عندك"، ولا: "امرأة في الدار"، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: ونحو عندي درهم ولي وطر البيت، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران، نحو: رجل ظريف عندي، وعندي رجل ظريف"[٢].

الأحكام النحوية للخبر النكرة

١. التنكير.
٢. الرفع مفرداً أو جملة في محل رفع.
٣. إبقاء مكونات الجملة الاسمية على ترتيبها الأصلي من كون المبتدأ يأتي أولاً، والخبر يأتي ثانياً، يقول ابن مالك[٣]: وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

الدور الوظيفي للخبر النكرة

١. إفادة التعريف بمجهول، وهي الفائدة.
٢. أنه "مسند" أي الحديث الذي نخبر به عن المبتدأ.
٣. منع اللبس، لأنه يأتي في المعنى بمنزلة الوصف للمبتدأ، فإذا جاء الخبر معرفة مثل المبتدأ حصل إبهام في الجملة؛ فيتوهم كونهما موصوفا وصفة، ومجيء الخبر نكرة يدفع هذا التوهم.
٤. جواز خاصية التبادلية بين النكرة والمعرفة في الخبر.

---

[١]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٣٢– ٢٣٣.

[٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٤٠. وبين ابن مالك المشار إليه: ونحو عندي درهم، ولي وطر، * ملتزم فيه تقديم الخبر. انظر ابن عقيل: نفسه، ص.٢٣٩.

[٣]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٢٧.

٥. الابقاء على ترتيب الجملة الاسمية، فإذا تطابق المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وجب مراعاة الترتيب الأصلي للجملة فنجعل الأول منهما هو المبتدأ والثاني هو الخبر ولا يجوز العكس. فإذا كان المبتدأ نكرة مسوغة بالابتداء والخبر نكرة وجب تحكيم الأصل في هذه الحالة وهو وجوب تأخير الخبر.

التنكير والتعريف بين المبتدأ والخبر

ينقسم المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير إلى أربعة أقسام[١]:

القسم الأول: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة

وهذا هو الوضع القياسي والطبيعي للتركيب والذي تترتب عليه أحكام الجملة الاسمية، ويمنع مخالفته، يقول ابن جني: "فإن اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة"[٢]، وقال ابن الخباز: "وهذه الصورة هي الواردة على نمط الإخبار؛ لأن حق المخبر عنه أن يكون معرفة لكونه أتم فائدة، وحق الخبر أن يكون نكرة لأنه مجهول، ولأن المخبر به شبيه بالفعل، والفعل نكرة"[٣].

ولا يتغير هذ الحكم سواء سُبق المبتدأ النكرة بناسخ أم لا، قال سيبويه في باب (كان): ""واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ؛ لأنَّه حدُّ الكلام، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، وليس بمنزلة قولك "ضَرَبَ رجلٌ زيداً" لأنَّهما شيئانِ مختلفانِ، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ" تبتدئ بالأعْرَاف، ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: "كان زيدٌ حليماً" و"كان حليماً زيدٌ" لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ... فإذا قلت: "كان زيدٌ" فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثلَه عندك، فإنَّما ينتظر الخبر، فإذا قلت "حليما" فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ"[٤].

ونستشف من كلام سيبويه أنه إن دخلت (كان) أو إحدى أخواتها على الجملة الاسمية وهي في وضعها القياسي من حيث التعريف والتنكير، فإن هذا الدخول لا يغيير شيئا، ويبقى لعناصر الجملة ما لها من أحكام قبل دخول كان أو إحدى أخواتها، فإذا كانت الجملة مكونة من نكرة ومعرفة، فإن المعرفة تكون اسما للناسخ، وتكون النكرة خبرا له.

ثم قال سيبويه: "فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة "ضرب"، وأنه قد يعلم إذا ذكرت "زيداً" وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام"[٥]. ومن أمثلة الضرورة ما ورد في ضرائر الشعر حيث يرى ابن عصفور أن من الضرورات "الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا يجوز في الكلام إلا عكسه، لكن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلاً من حكمها بحكم المعرفة، فأخبر عنها بالمعرفة، نحو قول حسان:

---

[١]) أفدنا هذا التقسيم من قسمة ابن الخباز لصور المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير. انظر ابن الخباز: توجيه اللمع "شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني"، ص.١٠٦- ١٠٧.

[٢]) ابن الخباز: السابق، ص.١٠٥.

[٣]) ابن الخباز: السابق، ص.١٠٦.

[٤]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٤٧.

[٥]) سيبويه: نفسه، ج١، ص.٤٨- ٤٩.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فأخبر بـ"مِزَاجَهَا" وهومعرفة عن "عسل" وهو نكرة"[١]، فالبيت شاهد على جواز وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة حيث أخبر عن النكرة "عسل" بالمعرفة "مزاجها".

القسم الثاني: المبتدأ نكرة والخبر معرفة

هذا القسم هو صورة من الصور الناتجة عن مخالفة الوضع القياسي للتركيب، وهو ممنوع عند جميع النحاة، يقول ابن مالك[٢]:

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

فهو ممتنع من حيث مجيء المبتدأ نكرة إلا إذا تأهلت النكرة بحال يجمعها أو يقربها إلى المعرفة مما يجعلها مفيدة كما في قول ابن مالك: ما لم تفد، والواقع أن النحاة لم يفردوا لمجيء الخبر معرفة من المساحة ما أفردوه لمجيء المبتدأ نكرة، وذلك يرجع إلى تقريرهم بعدم جواز مجيء النكرة مبتدأ، وإقرارهم بجواز مجيء الخبر معرفة، ولكنهم وجدوا أيضا أن مجيء المبتدأ نكرة في فصيح كلام العرب شعره ونثره يأتي بكثرة تهدد القاعدة المقررة من مجيء المبتدأ نكرة وامتناع مجيئه معرفة، ولم يكن لهم بد حينها من البحث عن مخرج، وهو القول بأن التعريف المقصود في المبتدأ يكون بشيئين:

الأول: بالمعرفة الحقيقية أو أحد أشكالها.

الثاني: بنكرة صالحة للابتداء.

وهي ما تضمنت شروطا خاصة، وقد وقع خلاف بين النحاة في ماهية هذه النكرة الصالحة لأن يبتدأ بها، فمن النحاة من أجمل الشروط في فكرة واحدة، وهي تقريبها من المعرفة لتحصل بها الفائدة، ومنهم من توسع في هذه الشروط، وقد كثر الخلاف بين النحاة في مسوغات النكرة من عدة أوجه منها عدد المسوغات؛ فمنهم من أجمل هذه المسوغات، ومنهم من فصل فيها، وأوصلها إلى عدد كبير، يقول ابن هشام: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نيف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم"[٣].

وإن اختلفت تلك المصنفات في عدد الشروط وحقيقة المسوغات فإنها - رغم ذلك - تتفق على أن الإفادة هي المعيار والحكم في هذا، وهذا ما تلمحه أيضا في إشارة ابن مالك - بعد أن ساق لنا أمثلة من الابتداء بالنكرة وقد خلت من القيود السابقة مثل قولهم: خبأة خير من يفعة سوء، وقول ابن عباس: "تمرة خير من جرادة" - إلى أن "الاعتبار في ذلك وما أشبهه الإفادة، فإن عدمت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع"[٤]. وقال ابن السراج: "والمعتبر حصول الفائدة،

---

[١]) سيبويه: نفسه، ج١، ص.٤٨- ٤٩. والبيت من ديوان حسان بن ثابت، انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدم له عبدا مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الثانية ١٩٩٤)، ص.١٨.

[٢]) ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص.٢٩٥- ٢٩٦.

[٣]) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص.٩٨.

[٤]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص. ٣٦٥.

فمتى حصلت في الكلام جاز الابتداء بالنكرة وجد شيء من الشروط أم لم يوجد"[١]. وبناء على هذا يقول ابن عقيل: "وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح"[٢].

أسباب اشتراط عدم الابتداء بالنكرة

منع النحاة الابتداء بالنكرة لما تحدثه النكرة من الإبهام واللبس، فإن كان لا بد من الابتداء بها فعنده يلجأ إلى مجموعة من مسوغات الابتداء بالنكرة، وحينها يكون لدينا شروط للابتداء بالنكرة، وشروط خاصة بالخبر حال كون المبتدأ نكرة، ويمكن لنا هنا أن نقسم تلك المسوغات إلى:

١- مسوغات داخلية/ دلالية: خاصة بالكلمة المنكرة وبدورها الوظيفي الناتج عن ما تحمله النكرة من وظائف ودلالات مثل الشيوع والإبهام والإحاطة بجميع أفرادها، والدلالة على العموم، وبناء على هذه المسوغات تحمل النكرة دورا ووظيفة ليست لها، وإنما هي من الأدوار الوظيفية للمعرفة.

٢- مسوغات خارجية/ تركيبية: خارج الكلمة النكرة، مثل التقديم والتأخير، أو أن يأتي قبلها أو بعدها شيء يتحقق لها من خلاله دور وظيفي يماثل دور المعرفة.

وفي العموم يجب أن يتحقق في النكرة بناء على تلك المسوغات شرطان: الشرط الأول أن تكون الكلمة نكرة لفظا، والشرط الثاني يتمثل في وصف الكلمة النكرة لفظا أو تقديرا حيث إن الوصف يقرب الكلمة من التعريف، فمما تسبق به النكرة من المسوغات هنا:

- أن تسبق بقرائن لفظية.
- أن تسبق بنفي أو استفهام.
- أن تشبق بـ لولا.
- أن تسبق بلام الابتداء.
- أن تسبق بعطف.

ويكون من آثار هذا كما بين النحاة وجوب الابقاء على الترتيب الأصلي كما هو من مجيء المبتدأ أولا والخبر ثانيا إلا أن توجد قرينة تمنع من هذا. فهناك بناء على تلك المسوغات صور أخرى للتراكيب منها:

١. نكرة مؤخرة ليس لها مسوغ تقديم، وخبرها جار ومجرور أو ظرف مقدم، مثل: عندك رجل، وفي الدار امرأة؛ فيجب تقديم الخبر، ولا يجوز التأخير، فلا تقول: رجل عندك، ولا امرأة في الدار، إذ أجمع النحاة على منع ذلك[٣].

٢. إذا كان هناك مسوغ للابتداء بالنكرة، وخبر جار ومجرور أو ظرف مقدم؛ فإنه يجوز فيه الأمران: نحو: رجل ظريف عندي[١].

---

[١]) ابن السراج: الأصول، ج١، ص.٣٢٩.

[٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٢٧.

[٣]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٤٠ وما بعدها.

٣. مجيء المبتدأ نكرة وخبره وشبه جملة يوجب له التأخير.

القسم الثالث: المبتدأ نكرة والخبر نكرة

وهذا القسم جاء مخالفا في جزئه الأول موافقا في جزئه الثاني، ويتساوى الجزاءان في التنكير، فكون المبتدأ نكرة سبق الحديث عنه، وكذلك عن موقف النحاة من الابتداء بالنكرة، ومما يترتب على هذا القسم بعض الأحكام النحوية مما يختص بقواعد التقديم والتأخير[٢].

يقول ابن مالك: "والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة"، وشرح ناظر الجيش هذا فقال: "وقد يقصد الإخبار بحصول نسبة مجهولة بين معلومين؛ فيجوز أن يأتي الخبر معرفة، وإلى هذا أشار المصنف بقوله "وقد يعرفان وينكران"، فمثال تعريفهما قوله تعالى (اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ) [الشورى ١٥]، ومثال تنكيرهما قوله تعالى (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقرة ٢٢١] ونبه بقوله: "بشرط الفائدة" على أنه إذا لم تحصل الفائدة عند تنكير المبتدأ بأن يكون نكرة غير مخصصة، نحو: رجل قائم، أو عند تعريف الخبر بأن تكون النسبة التي بينه وبين المبتدأ معلومة امتنع فيهما ما ذكره"[٣].

القسم الرابع المبتدأ معرفة والخبر معرفة

وهذا القسم عكس سابقه، وهو مجيء المبتدأ والخبر معرفتين، أو هو تساوى ركني الجملة في التعريف، والإشكال هنا في مجيء الخبر معرفة، وهذان القسمان لهما أحكام مشتركة، فمما ينتج من ذلك عند تطبيق أحكام التبادلية في تركيب الجملة الاسمية ما يلي:

١. منع النحاة أن تبدل النكرة من المعرفة في المبتدأ، وما جاء من ذلك، فهو مسوغ بمسوغات أشرنا إليها، وإن لم تسوغ فهو ممنوع.

٢. عند إقرار جواز التبادل يجب تقديم المبتدأ سواء أكانتا نكرتين أم معرفتين.

النكرة في باب نواسخ الابتداء

أولاً: دخول كان وأخواتها

يقول سيبويه""واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ؛ لأنَّه حدُّ الكلام، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، وليس بمنزلة قولك "ضَرَبَ رجلٌ زيداً" لأنَّهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ" تبتدئ بالأعْرَاف، ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: "كان زيدٌ حليماً" و"كان حليماً زيدٌ" لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ... فإذا قلت: "كان زيدٌ" فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثلَه عندك، فإنَّما ينتظر الخبر، فإذا قلت "حليما" فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ"[٤].

ونستشف من كلام سيبويه أنه إن دخلت (كان) أو إحدى أخواتها على الجملة الاسمية وهي في وضعها القياسي من حيث التعريف والتنكير، فإن هذا الدخول لا يغيير شيئا، ويبقى

---

[١]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢٤٠ وما بعدها.

[٢]) انظر ابن هشام: مغنى اللبيب، ج٢، ص.٤٥١.

[٣]) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج٢، ص.٩١٨ وما بعدها.

[٤]) سيبويه: الكتاب، ج١، ص.٤٧.

لعناصر الجملة ما لها من أحكام قبل دخول كان أو إحدى أخواتها، فإذا كانت الجملة مكونة من نكرة ومعرفة، فإن المعرفة تكون اسما للناسخ، وتكون النكرة خبرا له.

ثانياً: (لا) التي لنفي الجنس

ارتبط الحديث عن لا النافية للجنس بذلك التلازم بينها وبين الاسم النكرة، فالنكرة ما شاع في جنسه، ومن شروط عمل لا النافية للجنس أن يكون مدخولها اسما نكرة؛ لذا يفسر ابن مالك ذلك الارتباط بين النكرات وهذا الباب يقوله: "إذا قصد بـ"لا" نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الجنس على سبيل الاستغراق والتنصيص يستدعي وجود "مِن" لفظا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات"[١].

فاشتراط النكرة في معمولات (لا) النافية للجنس اشتراط وظيفي، فالنكرة بدلالتها على الشيوع واتساع الدلالة واستغراق الجنس ناسبت مجيء (لا) حتى تؤدي دورها الوظيفي. يقول ابن مالك:

عَمَلَ (إنَّ) اجْعَلْ لِـ(لاَ) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ

يقول ابن عقيل في شرحه هذا البيت: "(لا) التي لنفي الجنس، والمراد بها (لا) التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وإنما قلت التنصيص احترازا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعا، نحو: لا رجل قائما، فإنها ليست نصا في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس... ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة، كقولك: "لا أبا حسن حلّالا لها"، ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما ألغيت"[٢].

ولما كانت النكرة ذات دلالة واسعة ناسبتها النكرة، وهي تعمل عمل إنَّ وأخواتها، واشترطوا أن يكون اسمها نكرة وخبرها نكرة، فإذا كان اسمها معرفة بطل عملها، وعليه نرى ماذا يترتب على ذلك من أحكام إعرابية وتبادلية:

١. اشتراط التنكير في اسم (لا)، وعمل النصب فيه حملا على إنَّ.
٢. اشتراط التنكير في خبر (لا).
٣. منع التبادلية بين النكرة والمعرفة في اسم (لا).

ولأن المعرفة لا تعطي معنى الشيوع في الجنس كالنكرة امتنع التبادل بين النكرة والمعرفة في اسم لا النافية للجنس؛ لأن دورها الوظيفي هنا مقدر، وهو نفي الشيوع في الجنس مثل: لا حول ولا قوة، أي نفي عموم الحول والقوة، ومثلها مجرور (رب) ومدخول (قلما) حيث تتشابه (قل) و(رب) في المعنى، وهو الدلالة على التقليل، والتقليل عكس للتكثير الذي يؤول معناه إلى التحجير؛ ومنه تناسب دخولهما على النكرة.

---

[١]) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص. ٢٥٤.

[٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٦.

ثالثاً: النكرة مع (لا) النافية المشبهه بليس

يقول ابن مالك:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لا) وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلا

وهو هنا يتحدث عن "لا" العاملة عمل "ليس" على لغة الحجازيين ومذهبهم من رفع للمبتدأ ونصب للخبر، يقول ابن عقيل: "فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس»، ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة: أحدهما: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: «لا رجل أفضل منك»... وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة: وحلت سواد القلب، لا أنا باغيا * سواها، ولا عن حبها متراخيا، واختلف كلام المصنف في هذا البيت؛ مرة قال: إنه مؤول، ومرة قال: إن القياس عليه سائغ، الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها؛ فلا تقول: لا قائما رجل، الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا؛ فلا تقول: لا رجل إلا أفضل من زيد. بنصب أفضل، بل يجب رفعه"[١].

وهنا اشبهت(لا) العاملة عمل ليس عمل(لا) النافية للجنس من عدة أوجه:

- اختصاص عملها بالنكرات.
- دلالتها على النفي.

واختلفت مع (لا) النافية الجنس:

- في العمل أو الإعراب؛ فهي تعمل عكس عملها.
- وفي التبادلية؛ ففي(لا) النافية الجنس لا تعمل في إلا في النكرات، فإذا حصل أن جاء اسم (لا) النافية للجنس معرفة؛ فإنه يؤول بالنكرة. أما (لا) العاملة عمل ليس فيندر عملها في المعرفة.

المبحث الثاني: المنصوبات

أولاً: المعرفة والنكرة في باب الحال

ذكر ابن مالك في "عمدة الحافظ" أن الحال "فضلة لازمة التنكير"[٢]، وعلل هذا اللزوم بأن الفضلة زيادة إذ هي "ما زاد على ركني الإسناد"[٣]، وأن هذه الزيادة تقتضي نصبها وتنكيرها على السواء، يقول: "ولزيادتها أوثرت بأخف وجوه الإعراب وهو النصب، وبأخف حالي الاسم وهو التنكير"[٤]. يقول ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

فالأصل مجيء الحال نكرةً، إلَّا أنَّها قد تجيء مُعَرَّفةً في مواضع قليلة بعضها قياسيّ وبعضها سماعيّ، وعندما تكون الحال معرِفة فهِي تؤوَّل باسم نكرة، فهي معرفة في اللفظ،

---

[١] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج١، ص.٢١٣- ٢١٦.

[٢] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص.٤١٧.

[٣] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص.٤١٧.

[٤] ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص.٤١٧.

ولكنَّها نكرة في المعنى؛ لذا نص النحاة ضمن وصفهم وتعريفم للحال على كونه اسما نكرة؛ فإذا جاءت معرفة فهي معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، يقول ابن مالك:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

وقال ابن عقيل: "مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، واجتهد وحدك، وكلمته فاه إلى في، فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال، وهي معرفة؛ لكنها مؤولة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معتركة، واجتهد منفردا، وكلمته مشافهة"[١]. ويقول ناظر الجيش: "وقد يجيء الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة"[٢].

والدور الوظيفي الذي تؤديه النكرة في الحال هنا هو الوصف؛ أي وصف صاحب الحال، وهو أشبه بالخبر في إفادة معرف بمنكور.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البغداديين ويونس كما جاء في حديث ابن عقيل عنهم قد زعموا "أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل؛ فأجازوا: جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط "زيد الراكيب أحسن منه الماشي"، فالراكب والماشي: حالان، وصح تعريفهما لتأويلهم بالشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب"[٣].

الحال المصدر

يأتي المصدر حالا على خلاف الأصل، ويسوغه مجيء تنكير المصدر، يقول ابن مالك في الألفية:

وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

ويقول أيضا: "وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال، لا معمول حال محذوف خلافا للمبرد والأخفش"[٤].

وبالرغم من كثرة مجيء الحال مصدرا إلا أنه ليس بالقياس، كما قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة، ولكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بغتة، فبغتة مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتا؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [وهو طلع] لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك "زيد طلع بغتة": "زيد يبغت بغتة" فيؤولون "طلع" ببغت، وينصبون به "بغتة""[٥].

---

[١]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٤٨- ٢٤٩.

[٢]) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج٥، ص.٢٢٥٦.

[٣]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٥٠- ٢٥١.

[٤]) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج٥، ص.٢٢٦٦.

[٥]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٥٣- ٢٥٥.

فالتنكير هنا شرط من شروط مجيء المصدر حالا، فهي مسوغة للمصدر أن يكون حالا، كما نلحظ أن التبادلية جائزة، وأن من وظائف النكرة هنا تسويغ مجيء غيرها.

المعرفة مع صاحب الحال

نستطيع من خلال ما سبق أن نسوق الحقائق التالية بشأن الحال وصاحبها، فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة؛ لأن الحال وصف مبين لحال صاحبه، ولا بد لصاحبه أن يكون معروفا ولا يكون نكرة، ولكنه يأتي نكرة بمسوغات، وهي:

١- أن تتقدم الحال على صاحبها، وهو مسوغ خارجي.

٢- أن تؤهل النكرة بحال يقربها من المعرفة، وهو التخصيص، ويكون بأحد شيئين:

- الوصف؛ وذلك بأن توصف النكرة.
- الإضافة، وهي من أهم مؤهلات ترقية النكرة لتصبح معرفة.

٣- أن تسبق بنفي، أو شبه النفي؛ كالاستفهام وغيره من صنوف الطلب، وجميع هذه المسوغات مسوغات خارجية، قال ابن مالك:

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَـــــــمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَنْعِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

وذكر ابن عقيل من مسوغات ورود صاحب الحال نكرة على غير الأصل فقال في شرح هذين البيتين: "حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها:

١- أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: فيها قائما رجل.

٢- ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) [الدخان ٤، ٥]، ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) [فصلت ١٠].

٣- ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي هو الاستفهام، والنهي وهو المراد بقوله: "أو بين من بعد نفي أو مضاهيه"، فمثال ما وقع بعد النفي، قوله تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) [الحجر ٤] فـ"لها كتاب" جملة في موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها.

واحترز بقوله [أي ابن مالك]: "غالبا" مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: مررت بماء قعدة رجل، وقولهم عليه مائة بيضا، وأجاز سيبويه: فيها رجل قائما، وفي الحديث: صلى رسول الله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما"[١].

التبادلية في صاحب الحال

إذن فالأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وهو الذي جاء الحال لوصفه، وهو كالمبتدأ في المعنى؛ ولأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معلوما، فإذا جاءت

---

[١]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٥٢- ٢٦٣.

الحال نكرة وجب تأهيلها لتصبح في وضع يؤهلها لتكون قريبة من المعرفة فيكون لها الأحكام التالية:

هذه المسوغات قريبة من مسوغات الابتداء بالنكرة، فإذا جاءت النكرة، فإنه يشترط لأن يأتي منها الحال شرطان:

١. الأول: أن تكون نكرة لفظا.

٢. الثاني: أن يقدم الحال عليها.

وبهذا تكون لها الأحكام التالية:

١- منع هذا التركيب إلا بمسوغات تجتمع فيه النكرة، وهي:

١) أن تكون نكرة عامة أو نكرة في اللفظ.

٢) أن تخصص بوصف أو إضافة.

٣) أن يتقدم الحال على صاحبها وهو نكرة.

٢- هذه المسوغات تشترط مجتمعة فإذا انعدم منها شرط بطلت التبادلية.

٣- أن غرض بعض الشروط هو تأهيل النكرة ، وقد يكون داخليا في النكرة نفسها، مثل أن يكون في النكرة شيء يقربها من المعرفة؛ كأن تكون نكرة عامة، والبعض الآخر من هذه الشروط شروط إضافية مساعدة مثل التقديم والتأخير.

النكرة بين الحال وصاحبها

تقرر أنه في تراكيب الحال يجب أن يكون صاحب الحال معرفة، والحال نكرة؛ لأن أسلوب الحال مشابه للجملة الاسمية من حيث أن الحال يشبه الخبر، والصفة والموصوف من حيث إن الحال في مقام الصفة بالنسبة إلى صاحبها، فإذا نظرنا إلى العلاقة بين الحال وصاحبها من حيث التنكير والتعريف، سوف نجدها على أربع صور كالتالي:

الصورة الأولى: صاحب الحال معرفة والحال نكرة

وهذه الصورة هي الصورة القياسية للتركيب، وينتج عنها الأحكام العامة للحال، وهي:

١- أن تكون المعرفة هي صاحب الحال، والنكرة هي الحال.

٢- مجيء صاحب الحال معرفة يعمل على تعزير النكرة لتأدية دورها الوظيفي وهو تبيين كيفية وقوع الفعل.

الصورة الثانية: صاحب الحال معرفة والحال معرفة

ولهذه الصورة أحكام نحوية كالتالي:

١- امتناع ورود التركيب على هذه الصورة.

٢- حتى يتم قبول هذا الشكل – بالرغم من وروده في فصيح الكلام – فإنه يبقى على صورته هذه وتجاز ولكن من خلال تسويغ محدد وهو القول بأن هذه المعرفة معرفة في اللفظ فقط ولكنها نكرة في المعنى، كما قال ابن مالك، وهنا ظهر لنا مصطلح جديد هو "التعريف لفظاً والتنكير معنى"، وذلك كله على الرغم من أن سيبويه قد أجاز هذه الصورة.

فإذا تحول صاحب الحال من النكرة إلى المعرفة لم يعد حالا وأصبح صفة مثل قولك: وقف الشاعر منشدا، كانت كلمة (منشدا) حال؛ لأنها في وضع التنكير. أما إذا حولتها إلى معرفة، فقلت: وقف الشاعر المنشد، كانت صفة، وكذلك الحال الجملة، وقرروا في ذلك قاعدة فقالوا: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، فإذا قلت: وقف الشاعر ينشد، كانت جملة (ينشد) حالا، وإذا قلت: وقف الشاعر المنشد كانت جملة (ينشد) صفة للشاعر.

وينتج عن هذه المخالفة:

١- بقاء التركيب تركيباً حالياً، ولم يخرج عن هذه التراكيب بكونها مخالفة من درجة لا تخرج التركيب من دائرته، ولا تهدم شرطاً ذا بال من شروطه وحدوده.

٢- احتيج إلى تأهيل لهذه المخالفة، وذلك بتأويلها بالنكرة.

الصورة الثالثة: صاحب الحال نكرة والحال نكرة

ومن أحكام هذه الصورة:

١- امتناعها بهذا الشكل لمجيء صاحب الحال نكرة دون أن يكون في هذه النكرة ما يؤهلها لعلاقة تربط بينها وبين الحال.

٢- حتى تصبح هذه الصورة مجازة ومقبولة نحوياً؛ لابد أن يكون في هذه النكرة ما يؤهلها للارتباط بالحال، وهو ما سمي بمسوغات مجي صاحب الحال نكرة، وهي شروط في النكرة نفسها، وشروط خارج النكرة كما وضحت من قبل.

الصورة الرابعة: صاحب الحال نكرة والحال معرفة

هذه الصورة عكس الصورة القياسية، ومخالفة أيضا لشروط صاحب الحال، ولشروط الحال أيضا، ومن أحكامها:

١- أنه إذا لم يكن صاحب الحال نكرة مسوغة، يحكم على هذه الصورة بالمنع وعدم المقبولية.

٢- وإذا لم يكن صاحب الحال نكرة مسوغة والحال يصح تأويله بالنكرة تمنع أيضا.

٣- إذا كان صاحب الحال نكرة مسوغة، وجاز تأويل الحال المعرفة بالنكرة، جاز ورود التركيب على هذه الصورة.

التقديم والتأخير بين الحال وصاحبها

يأتي التقديم والتأخير بين الحال وصاحبها بوصفه مسوغاً لإجازة صورة من صور مخالفة الصورة القياسية للتركيب النحوي، وهي مجي صاحب الحال نكرة، قال ابن عقيل تعليقا على بيت ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في "مررت بهند جالسة": مررت جالسة بهند، وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، إلى

جواز ذلك، وتابعهم المصنف؛ لورود السماع بذلك ... وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو: جاء ضاحكا زيد، وضربت مجردة هندا""[١].

ثانيا: النكرة في باب التمييز

فرّق ابن مالك بين موقعي الحال والتمييز وموقع المفعول به من حيث التنكير والتعريف من طريق الإسناد قائلا: "منع المفعول عن لزوم التنكير تعرضه لإسناد الفعل إليه حين يبنى لما لم يسم فاعله، والمسند إليه محتاج إلى التعريف، والحال والتمييز لا يسند إليهما؛ فبقيا على ما استحقاه من لزوم التنكير"[٢].

وقال في الألفية:

اِسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

فعلى تعريف ابن مالك يكون التمييز نكرة، وهو مذهب البصريين؛ وذلك أن التمييز هو التفسير، والتفسير يحصل بالنكرة، فالاسم النكرة يذكر تفسيرا للمبهم من ذات أو نسبة، قال ابن عقيل: "وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (مِن) لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طاب زيد نفسا، وعندي شبر أرضا"[٣].

وقال ابن قيم الجوزية معددا أوصاف التمييز فذكر أن من بينها:"كونه نكرة، فلا تمييز بمعرفة، ولذلك كان نحو "زيد حسن وجهه" منصوبا على التشبيه بالمفعول به، بخلاف "حسن وجها" وحكم بزيادة "أل" في نحو: .... وطبت النفس"[٤].

وهنا نرى من خلال تعريف ابن مالك وموافقة ابن عقيل أن التمييز اسم النكرة، وهذا يتردد في غالب تعريفات التمييز إذ تنص على كونه (نكرة)، وتظهر مظاهر النكرة وأحكامها في باب التمييز من تنوين النصب عندما يكون النصب ظاهراً وليس هناك ما يمعنه في حال كونه مفردا وليس بجملة أو شبه جملة بالفتحة، وكذلك حذف النون في المثنى والجمع، وغير مضاف لئلا تذهب الإضافة بعلامات التنكير، وكذلك تمييز العدد فإن الأصل فيه التنكير؛ لأن الغرض منه يدخل في غرض مجيء التمييز عموما، وهو إزالة الإبهام عن العدد، فالعدد يبين الكمية فقط، ويحتاج إلى بيان نوع الكمية، وهذا الأمر أعني بيان الكمية يحصل بالنكرة غير أنه لا يمتنع مجيئ تمييز العدد معرفة بدخول الألف واللام.

١- يكون تمييز العدد دائما نكرة، من العدد ثلاثة إلى عشرة جمعا نكرة مجرور، مثل: ثلاثة رجال في: جاء ثلاثة رجال، على أنه مضاف اليه، وباقي الأعداد وهي المركبة من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون تمييزها نكرة مفردا منصوبا، أما العدد مئة ومضاعفاتها فتمييزها نكرة مفرد مجرور، وألفاظ العقود تمييزها نكرة مفرد منصوب. وهنا يقول ابن السراج في الأصول الأعداد وتمييزها: "وهي تجيئ على ضربين: منها ما حقه الإضافة

---

[١]) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٦٤- ٢٦٦.

[٢]) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج١، ص.٤١٧.

[٣]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢، ص.٢٨٦.

[٤]) ابن قيم الجوزية: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ج١، ص.٤٢٩.

إلى المعدود، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين، ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني اسم منه مع اسم فجعلا بمنزلة اسم واحد"[١].

٢- تمييز كم الاستفهامية، مثل: كم رجلا عندك؟، يكون نكرة منصوبا.

٣- تمييز كم الخبرية، مثل: كم رجل قابلت، يكون نكرة منصوبا.

٤- تمييز فاعل أفعال المدح والذم عندما يكون فاعلها ضميراً مستترا فإنه نكرة معنى أي غير محدد، وليس لفظا. هذا إذا أعربوه تمييزا، أما إذا أعربناه حالًا؛ فإنه سيكون حالا من الضمير المعرف لفظا لا معنى؛ لأنه يشترط في صاحب الحال التعريف.

ثالثا: المعرفة والنكرة في باب المنادى

إن فكرة تقسيم المنادى إلى أقسام ليس مبناها التعريف والتنكير، وإن بدا ذلك لأول وهلة، إذ إن جميع هذه الأقسام تؤول إلى المعرفة بشكل أو بآخر لفظا أو معنى، فالنكرة هنا ليس لها أي دور وظيفي تقوم به وإنما الدور للمعرفة إلا في جزئية صغيرة، وهي النكرة غير المقصودة التي يتم من خلالها نقل غرض النداء من نداء مخصوص إلى نداء غير مخصوص؛ لأغراض ليست من أغراض النداء، فإذا خرج النداء في إحدى صوره عن الصيغة القياسية للنداء أو الغرض الأساس من النداء إلى أغراض بلاغية جاز التبادل بينه وبين النكرة، ونستطيع تقسيم المنادى من حيث التعريف والتنكير إلى قسمين:

قسم معرفة أصالة ويشمل:

١- المفرد العلم: والعلم من أقسام المعارف، ولكنه إذا ثني أو جمع؛ زال تعريفه وأصبح نكرة، ولا يحكم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزاد فيها منها: إدخال المعرفة عليه، أو نداؤه، فإذا نودي العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء لا من العلمية؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلمية.

٢- المعرف بأل: تحاشت العرب أن تنادي الكلمة المعرفة بـ(أل) بنفس الطريقة المتبعة في سائر أقسام المنادى؛ فلم يقولوا: يا الرجل، فإذا أرادوا أن ينادوا ما فيه (أل)، سلكوا إحدى ثلاث طرق:

- الأولى: أن يؤتى قبله بأي أو أية متبوعة بـ(ها)، فيقولون: يا أيها الرجل، ويأيتها النفس.
- الثانية: أن يأتوا باسم إشارة مناسب قبل المنادى، فيقولون: ياهذا الرجل، وياهذه الفتاة.
- الثالثة: أن يجمعوا بين أي واسم الاشاره فيقولوا: يا أيها هذا الرجل.

والذي يعنينا في ذلك هو الطريقة الأولى، فهل أي هنا نكرة أو معرفة؟، فالمنادى المعرف بـ(أل) قد يوهم بأنه من أنواع المعرفة، بينما الحقيقة إن المعرف بـ(أل) تجتلب له (أي) و(أية) نكرة، فتكون هي المنادى عند البصريين.

---

[١]) ابن السراج: الأصول في النحو، ج٢، ص.٢٨٢.

والقسم الثاني: النكرة، ويشمل:

١- **المنادى النكرة المقصودة**: تكون النكرة في هذا الأسلوب مبنية على الضم، وقد جعل ابن مالك في التسهيل هذا النوع من النداء معرفة جاء في شرح التسهيل أنه "يجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب"[١]. وأن ما بنيت على الضم تشابه المفرد العلم لأنها من خلال القصد شابهت المعرفة، وهناك من النحاة من قال هذا القسم من باب المعرفة، قال الخوارزمي: مازال النحويون يقولون المنادي معرفة نحو: يا رجل، وياعالم بدليل أنك متى وصفته وصفته بالمعرفة؛ ولأنهم فرقوا بين يا رجلا و بين يا رجل فقالوا بأن الأول نكرة والثاني معرفة، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين"[٢].

وإنما بنيت النكرة المقصودة على الضم مثل المفرد العلم؛ لأنها عند ما قصدت كأنها تخصصت صارت أشبه بالمعرفة مثل المفرد العلم مبنية على الضم مثله أما النكرة غير المقصوده، فإنها لم تتخصص فأعربت وكانت منصوبة، ففي هذا القسم تحتاج إلى شيئين:

- الأول: أن تكون نكرة.
- الثاني: أن تكون مقصودة بالنداء، وهذا الشرط وهذا القصد يقرب النكرة من التخصيص الذي يقربها إلى العلمية؛ لذا بنيت كما بني المفرد العلم. فالمنادى النكرة المقصودة واقعة موقع العلم لأن المنادي يعرفه، فعندما يقول: يا طالب، هي واقعه موقع: يا محمد، بخلاف: يا طالبا، فهو غير معروف عند المنادي.

٢- **المنادى النكرة غير المقصودة**: وهي تحتاج إلى شيئين:

- الأول: أن تكون نكرة.
- الثاني: أن تكون غير مقصودة أي غير مخصوصة بالنداء، وهذه النكرة حكمها هنا النصب. وجميع النحاة متفقون على أن هذا النوع من النداء هو نكرة، وإنما وقع الخلاف في النكرة غير المقصودة التي تسمي غير المقبل عليه.

٣- **المنادى المضاف والمنادى الشبيه بالمضاف**: يتكون التركيب الإضافي والشبيه بالمضاف من جزئين: الجزء الأول منها نكرة، وإنما كان إضافته إلى جزء آخر فيها بغرض تعريفي أو بهدف التخصيص بالإضافة كآلية من آليات تعريف النكرة، وهذه الطريقة تنقل النكرة إلى المعرفة، والذي أراه غير ذلك وهو أن التركيب كله يكون معرفة، وليست الكلمة الأولى فقط، فالكلمة الأولى هي نكرة وتبقى نكرة في جميع حالاتها؛ فعندما تقول: طالب فهذه اللفظة نكرة، وإذا قلت: طالب الجامعة، فالتركيب طالب الجامعة هو الذي صار معرفة، وليست كلمة طالب وحدها، وتكون الإضافة في المعنى، ولذا سميت الإضافة المعنوية، وكذلك الشبيه بالمضاف في مثل: طالبا علما، هذا التركيب مكون من نكرتين قابلتين للتنوين جميعهما، والذي هو مختص بالمعرفة وما بابان فقط من أبواب المنادى، هما المفرد العلم والمعرف بأل، وما عداهما نكرات.

وقد جاءت النكرة في أسلوب النداء قسماً قائما برأسه يختلف فيها الإعراب حسب كل قسم ويختلف دور النكرة الوظيفي فيها كما سنرى فيما يلي:

---

[١]) ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص.٣٩٢- ٣٩٣

[٢]) الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ج٢، ص.٣٨٠.

النكرة في باب النداء

النداء هو خطاب لمعلوم، والأصل أن يوجه الخطاب إلى شيء معلوم ومعروف؛ لأن الخطاب هو المقصود من النداء، فالنداء هدفه تنبيه المخاطب فقط يلقى إليه، هذا إذا قصد من الخطاب الخطاب المباشر، وهذا يقتضي أن يكون المنادى معروفا أو معرفة أو ما يمكن أن يقصد بالنداء، وخلاف ذلك لا يفترض أن ينادى، ولعل تقسيم المنادى قائم على فكرة التعريف والتنكير، وعليه فالمفترض أن تكون جميع أقسام المنادى معرفة؛ لأنه لا فائدة من مناداة غير المعروفة.

وتشترك الندبة مع المنادى في منع نداء غير المعروف أو ندبته، وهذا مقصدهم من التعريف بالنداء؛ إذ أن المنادى يعرف المنكر، لأنه يكون شيئا مقصودا، ولا يقصد إلا معروف، وهذا متحقق في جميع أقسام المنادى ما عدا النكرة غير المقصودة، فهي في رأيي نداء لفظي أو نداء غير محدد أو معروف، وهذا ليس مقصود النداء.

فسمة التنكير هنا تتعارض مع قصد النداء، وهو توجيه خطاب لغير معروف، فتفتقد معها الفائدة المقصودة، لكن الذي سبق من نداء المنكور هو أن التنكير مقصود هنا في المنادى، ولأن النداء نوع من الخطاب، ولا يخاطب إلا معروف؛ فالنداء هنا ليس على وجهه، وإنما هو من باب استعمال أسلوب النداء لأغراض غير النداء، فالمنادي هنا ليس يقصد توجيه المخاطب أو إخباره بأمر معين، وإنما هو استخدام أداة النداء لأغراض أخرى مثل التحسر: يا أسفي، أو التعجب: يا للداهية، أو من باب نداء النكرة المخصوصة أو المقصوده بالعموم بلفظ دال على العموم مثل: يا رجلا، ويا نائما، فإن المقصود كل رجل وكل نائم مما يجعله في حكم المقصودة فهي عائدة إلى التعريف من هذا الباب، وهذا هو دورها الوظيفي وهو تبادل الأدوار أو التبادلية وتعطيل للدور الوظيفي للمكون الرئيس، وإسناده إلى ما حل مكانه، أو تكليف لأحد عناصر التركيب للقيام بدور العنصر الآخر.

وفي القسم الثاني وهو المعرف بـ (أل)، نجد أن التبادلية مع المعرفة؛ بمعنى أننا لو وضعنا المعرفة بدلا من النكرة فماذا سيحصل؟ إذا عرفت النكرة انتقلت إلى قسم آخر من أقسام المنادى وهو المعرف بأل، وهنا يجب أن يؤتى بـ"أي" أو "أيتها" وتكون هي المنادى، وإذا عرفت بالإضافة دخلت إلى قسم آخر هو المنادى المضاف، ويكون حكمها هنا النصب.

التبادلية بين النكرة والمعرفة في أسلوب النداء

وعليه ففي القسم الأول المنادى المعرفة في حال تحول المنادي من علم إلى نكرة سوف يتحول إلى قسم آخر وهو النكرة. أما في القسم الثاني سوف يتحول إلى قسم النكرة، وسينتج عن ذلك أن ينقل هذا التبادل المنادى من قسم إلى قسم آخر. وسوف يتغير الإعراب من كونه معربا إلى مبني والعكس، فالمفرد العلم مبني على ما يرفع به. أما القسم الخاص بالمفرد العلم لا يحدث فيه تبادل؛ لأن العلم معرفة، ولا يجري عليها قانون التحول إلى نكرة إلا كما في مثل قالوا: جاء سيبويه وسيبويه آخر، وقد وضع قسمان بمسمى النكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والواقع أن جميع أقسام المنادى نكرات ما عدا قسم واحد هو المفرد العلم، والتعريف فيه جاء من قبل العلمية؛ إذ أن الأعلام من المعارف.

المعرفة والنكرة في باب الندبة

يلحق باب الندبة بباب النداء، أو هو فرع من فروع النداء؛ لاعتماده على آليات النداء، وقد كان باب الندبة أكثر التزاما واشتراطا للمعرفة، وأوضح في كلام النحاة، يقول ابن مالك:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلا مَا أُبْهِمَا

والندبة دعاء متفجع عليه أو متوجع منه، وهذه حتماً ولابد من أن تكون معرفة، فكيف يتفجع على منكور أو يتوجع من شيء غير معروف؛ ولذا اشترط أن يكون المندوب معرفة ليس فيه إبهام، ولا تصح التبادلية هنا بين النكرة والمعرفة؛ فدور المعرفة هنا دور رئيس لتأدية الدور الوظيفي للندبة، فإذا أبدلنا النكرة من المعرفة ينتفي ذلك الدور، وعليه تم تحديد أقسام معينة من أقسام المنادى للندب، ومنعت بعض الأقسام بناء على قربها من المعرفة أو بعدها عنها، فالتعريف من أهم خصائص وسمات باب الندبة، فالدور الوظيفي هنا للمعرفة ولا حظ للنكرة فيه.

وقال ابن هشام في أوضح المسالك "حكم المندوب؛ وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه، حكم المنادى؛ فيضم في نحو: "وا زيدَا"، وينصب في نحو: "وا أميرَ المؤمنين" إلا أنه لا يكون نكرة؛ كـ"رجل"، ولا مبهما، كـ" أي"، واسم الإشارة، والموصول؛ إلا ما صيته مشهور فيندب؛ نحو: "وا من حفر بئر زمزماه"؛ فإنه بمنزلة "وا عبد المطلباه" إلا أن الغالب أن يختم بالألف؛ كقوله: وقمتَ فيه بأمر الله يا عمرا[١].

والاستغاثة مثلها مثل الندبة في كونها أحد أساليب النداء ويستخدم أدواته، وإنما لأسلوب الاستغاثة مزيد خصيصة عن الندبة وهي كون المستغاث به والمستغاث له أكثر تحديدا؛ لأنه لا يستغاث بشيء غير معروف، ولا يستغاث لشيء غير معروف، فالمستغاث به يأتي علما أو معرفا بالإضافة أو ضميرا.

المبحث الثالث: النكرة في باب المجرورات

أولاً: المعرفة والنكرة في باب الإضافة:

تعد الإضافة أهم ميدان من ميادين التعريف والتنكير في أبواب النحو، فمن آثار الإضافة ما يلي:

١- تأهيل النكرة لإعادة تموضعها في التركيب النحوي الذي يشترط المعرفة.

٢- نقل النكرة لتصبح معرفة لفظا بعد (أل).

٣- إضافة خصائص جديدة للنكرة، وإلغاء بعضها؛ كالتنوين ودخول (أل) عليها.

٤- تعد الإضافة محددا مهما للأدوار الوظيفية التي تقوم بها المعرفة والنكرة.

ويشترط وجود الإضافة في بعض الأبواب النحوية مثل: أفعل التفضيل، وفي المنادى وأقسامه، وصاحب الحال. منطقيا يتكون التركيب الإضافي من:

١- نكرة ونكرة ٢- نكرة ومعرفة

٣- معرفة ومعرفة ٤- معرفة ونكرة

والغرض من مجيء الإضافة هو تأهيل النكرة ونقلها من دائرة الإبهام والغموض إلى دائره التعريف والتحديد، وعليه فلا فائدة من التركيب مع المعرفة سواء بمعرفة أخرى أو نكرة، فالقسم الثالث المكون من معرفة ونكرة، والقسم الرابع المكون من معرفة ونكرة لا فائدة منهما؛ لأن الكلمة الأولى في التركيب معرفة فلا يضيف إليها المضاف إليه شيئا.

---

[١]) ابن هشام: أوضح المسالك، ج١، ص.٢٩٧.

يتبقى القسم الأول الذي يتضمن إضافة النكرة إلى المعرفة حيث ينتج عنها التعريف وهو الهدف من تكوين وإنشاء هذا التركيب. أما إضافة النكرة إلى النكرة قبلها سواء أكانت الإضافة معنوية أو لفظية فإن الجزء الأول هو مضاف ويبقى نكرة من حيث الصناعة النحوية وقول النحاة أنه في الإضافة اللفظية لم تفد المضاف لا تعريفا ولا تخصيصا، فإنه من التوسع في الإفادة في المعنى وإلا ففي الإضافة اللفظية تأهيلا للنكرة للدور الوظيفي لا في هذا التركيب فعندما تقول: عالم الغيب، فكلمة عالم نكرة تجري عليها ما يجري على كلمة رجل النكرة، فهي تقبل التعريف، ولا ينتج ولا يصح الابتداء بها وغير ذلك من الأحكام التي يفرضها الدور الوظيفي للمعرفة، فإذا تمت إضافتها إلى لفظ آخر بغرض التعريف صح فيها الدور الوظيفي للمعرفة من صلاحية الابتداء بها، وحذف التنوين منها، ومجيء الحال منها، وغير ذلك، وامتنع دخول علامات التنكير عليها، وهي التنوين، أو نون المثنى، أو نون جمع المذكر السالم.

والغرض من هذه الإضافة هو تعريف النكرة، قال ابن مالك:

وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْدَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْـــبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

قال ابن عقيل: "وأشار بقوله "فعن تنكيره لا يعدل" إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعنى غير المحضة - لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا؛ ولذلك تدخل "رب" عليه، وإن كان مضافا لمعرفة نحو "رب راجينا" وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى (هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ) [المائدة ٩٥] وإنما يفيد التخفيف؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية[١]. وكان قد قال من قبل بشأن الإضافة المحضة: "والمحضة ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: هذا غلام امرأة"[٢].

الإضافة إلي (أي)

لا تضاف "أي" الصفة إلا إلى اسم نكرة، وهي غير أي الموصولة والاستفهامية والشرطية، يقول ابن عقيل: "وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة، أو حالا من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو: "مررت برجل أي رجل"، و"مررت بزيد أي فتى" ... واعلم أن أيا إن كانت صفة أو حالا، فهي ملازمة للإضافة لفظا ومعنى"[٣].

وكان ابن مالك قد أشار بقوله:

وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... أيّاً وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ

ومعنى كلامه أن "أيّا" لا تضاف إلى لفظ مفرد معرفة إلا إذا تكررت.

وأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: "يعجبنهي أيهم قائم"، وذكر غيره أنها تضاف أيضا إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو "يعجبني أي رجلين قاما"، ...

---

[١]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٤٥- ٤٦.

[٢]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٣٣.

[٣]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٦٥- ٦٦.

وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقا إلا المفرد المعرفة؛ فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه[١].

ثانياً: مجرور رب

تعد "ربَّ" من علامات الاسم النكرة، فمجرورها نكرة، مثل: رب رجل، وفي حال حذفها تبقى الواو الدالة عليها، مثل: وبلد ملء الفجاج قتمه، قال ابن مالك:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ مُنكَّراً وَالتَّاءُ لله وَرَبْ

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

وقال ابن عقيل:" ولا تجر رب إلا نكرة، نحو "رب رجل عالم لقيت"، وهذا معنى قوله "وبرب منكرا"؛ أي واخصص برب النكرة، وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقوله:

وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيْكًا صَدْعَ أَعْظُمِه ... وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

فالشاهد في البيت دخول "رُبَّ" على ضمير الغائب المعرفة، وهذا محكوم عليه بالشذوذ لاختصاصها بالنكرة.

إذن تختص (رب) بعدة خصائص منها:

- أنها مختصة بالدخول على الأسماء.
- أنها مختصة بالدخول على النكرات.
- أنها تعمل فيها الجر.
- أنها تعمل محذوفة بعد الواو.

ومن المعاني التي تأتي لها (رب) التقليل، وكذلك التكثير، والنكرة كما ذكرنا غير محدودة؛ فتحتمل التقليل، وتحتمل التكثير، وجمهور النحاة على أن "ربَّ" حرف جر شبيه بالزائد، وعلى هذا فهي تدخل على الأسماء وتجرها، وعلى هذا فإن دور (رب) الوظيفي مرتبط بالنكرة، ومن علامات معرفة النكرة دخول (رب) عليها. ولذا فإن أحكام التبادلية من مجيء المعرفة محل النكرة غير جائز، فإذا ورد كان شاذا ممتنعا، مثل دخول "رُبَّ" على الضمير الهاء، وهو معرفة، في قول الشاعر: وربه عطبا، وهذا الاختصاص مشروط بعدم دخول (ما) على "رُبَّ"، فإذا دخلت (ما) عليها، فإن هذه الشروط جميعا تنتقض، ويزول الاختصاص بالأسماء؛ فتدخل على الأفعال كقولك: ربما ينجح الكسول، وذلك على العكس من (قل) فإنها تشترط دخول (ما) عليها. ومن آثار دخول "ما" على "رب":

- زوال الاختصاص بالنكرات؛ فتدخل على المعارف.
- زوال الاختصاص بالجر، فقد تجر حينها وقد لا تجر، يقول ابن عقيل: "تزاد ما بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل ... وقد تزاد بعدهما ولا تكفها عن العمل وهو قليل"[٢].
-

---

[١] انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٦٥- ٦٦.

[٢] انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٣٢- ٣٤.

ثالثاً: مجرور (من) الدالة على استغراق الجنس

تأتي (من) زائدة، وتأتي أصلية، وتجر (من) النكرة والمعرفة على السواء في حال الاصالة والزيادة والنفي والإيجاب، فيقال: أخذت العلم من عالم، وأخذت العلم من العالم. وتكون حرف جر أصلي إذا كانت في سياق النفي، أما إذا كانت في سياق غير منفي؛ فإنها حينئذ تكون زائدة، ويشترط بذلك أن يكون مجرورها نكرة، وتفصيلها على النحو التالي:

الأسلوب منفي والمجرور نكرة

وهذا هو الأسلوب القياسي ويترتب عليه: أن تكون من زائدة، ويشترط جمهور النحاة لزيادتها شرطين:

١. الأول: أن يتقدمها نفي، أو نهي، أو استفهام خاصة بـ(هل).

٢. الثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

وزاد ابن هشام شرطاً ثالثاً وهو كون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ[١].

يقول ابن عقيل: "ولا تزاد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة. الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي، نحو "لا تضرب من أحد"، والاستفهام، نحو "هل جاءك من أحد؟ ..." [٢]. أما زيادتها خلاف هذه الشروط فمعدود من الضرورة[٣].

الأسلوب موجب والمجرور نكرة

وفي هذه الصورة تمتنع زيادتها عند البصريين؛ لانتقاض شرط سبقها بنفي أو استفهام وأجاز الكوفيون زيادتها في هذه الصورة بشرط مجيء مجرورها نكرة، قال ابن عقيل: " وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم "قد كان من مطر"؛ أي "قد كان مطر"[٤].

الأسلوب موجب والمجرور معرفة

يقول ابن عقيل عن من الجارة: "ولا تزاد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة؛ فلا تقول" "جاءني من زيد" خلافا للأخفش، وجعل منه قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [الأحقاف ٣١]"[٥]، وهذه الحالة يترتب عليها ما يأتي:

١- منع زيادتها، وتكون أصلية.

٢- تمتنع فيها التبادلية أي إحلال المعرفة محل النكرة.

ويكون الدور الوظيفي للنكرة هنا أنها جعلت "من" زائدة مع الشروط الأخرى؛ إذ يتمثل الدور الوظيفي للنكرة هنا وهو دور ثانوي في:

---

[١] ابن هشام: مغني اللبيب ٤٢٦.

[٢] انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.١٦- ١٧.

[٣] ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص.٦٤.

[٤] انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٧.

[٥] انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٧.

١- زيادة (من) في الإيجاب.

٢- اختصاص الزيادة بمن وليس بغيرها.

النكرة والمعرفة في باب أفعل التفضيل

يرى بعض النحاة أن أفعل التفضيل فعل، وبعضهم يقول إنه اسم، ومن أدلتهم على اسميته أن (أل) تدخل عليه، وأنه يضاف، ويقسمونه إلى ثلاثة أحوال بناء على فكرة دخول (أل) عليه، وإضافته أي أنه يعرف وينكر، وهذة الفكرة أي التعريف والتنكير حددت الدور الوظيفي للنكرة والمعرفة في هذا الأسلوب، وظهرت فائدتها في نقطتين، الأولى: في ترجيح الخلاف في فعليته واسميته، والثانية: في تقسيمه إلى عدة أقسام حيث يأتي (أفعل التفضيل) نكرة، ويأتي معرفة، لكن مجيء النكرة في أسلوب التفضيل أو المعرفة ليس شرطاً لتكوين الأسلوب، ولا تقوم فكرة التفضيل على مجيء أفعل التفضيل نكرة أو معرفة في الأسلوب، وإنما يترتب على ذلك أحكام خاصة بالأسلوب حال مجيء اسم التفضيل نكرة، وكذلك حال مجيئه معرفة، فأفعل التفضيل يأتي في ثلاث صور:

١- أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة أي نكرة.

٢- أن يكون مضافاً إلى نكرة.

والمضاف إلى نكرة نحو: محمد أكرم رجلٍ، فالنكرة مقصودة لأن الغرض هو استغراق التفضيل في الشيوع الذي يشمل جميع أفراد المفضلين، وهو أحد صور التفضيل المقصود منها أن تجعل المفضل مستغرقا صفة التفضيل في جميع أفراد الجنس؛ فتمثل هذا المعنى في النكرة، وهذا هو الغرض من مجيء النكرة.

٣- أن يكون مضافاً إلى معرفة.

٤- أن يقترن بأل.

فمما يخص مجيء أفعل التفضيل نكرة من أحكام متصلة بأفعل ما يلي:

١) يلزم الإفراد والتذكير، ويكون المضاف إليه مطابقا للمفضل في النوع والعدد.

٢) التبادلية هنا تنقل اسم التفضيل من صورة إلى صورة أخرى، وهي المعرف بأل، والمضاف إلى المعرفة، ويرتب عليها أحكام مغايرة للصورة الأولى وهي المضاف إلى نكرة.

٣) تمييز أفعل نحو قوله تعالى (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) [الكهف ٣٤].

قال ابن عقيل: "ويلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله "وإن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيرا وأن يوحدا"، فتقول "زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء، فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكرا ومفردا، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع"[١]. وعلى هذا تظهر لنا الأحكام التالية:

---

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٧٨.

١) أن التعريف والتنكير ليس شرطاً لتكوين الأسلوب، ولم يشترطه أحد من النحاة، كما اشترطوا ذلك في أبواب أخرى مثل: المبتدأ والخبر، والحال، والتمييز، ... الخ.

٢) أن (أفعل التفضيل) يأتي نكرة ويأتي معرفة.

٣) أن الدور الوظيفي للنكرة والمعرفة يتمثل في تشكيل صور متعددة للأسلوب.

٤) ينتج من خلال هذه الصور أحكام نحوية لها علاقة بـ(أفعل التفضيل) أو بأركانه الأخرى.

٥) جواز التبادلية في أفعل التفضيل بين النكرة والمعرفة.

٦) ينتج من خلال التبادلية الصور الأربع للتركيب.

٧) يتعلق التنكير والتعريف بـ(أفعل التفضيل) نفسه، وكذلك بما أضيف له، فيأتي على الصور التالية:

١. الأولى: أفعل التفضيل نكرة غير مضافة.

٢. الثانية: أفعل التفضيل معرف (بأل) وغير مضاف؛ لأن المعرفة لا تضاف إلى المعرفة.

٣. الثالثة: أفعل التفضيل نكرة ومضافة إلى نكرة.

٤. الرابعة: أفعل التفضيل نكرة مضافة إلى معرفة.

النكرة في باب لا سيما

يتكون أسلوب "لا سيما" من:

١. (لا) النافية للجنس.

٢. (سيّ) وهو اسمها، وهو اسم بمعنى (مثل) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، لأنه مضاف لما بعده.

٣. (ما) وهي إما زائدة، أو اسم موصول بمعنى الذي.

٤. الاسم الذي يأتي بعد (لا سيما) ويكون نكرة أو معرفة، فإذا جاء نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة للإعراب؛ وهي: الرفع والنصب والجر، وإذا كان معرفة جاز فيه الرفع والجر، وامتنع النصب.

أما الدور الذي يقوم به الاسم النكرة في هذا الأسلوب فهو دور تبادلي، حيث يأتي معرفة، ويأتي نكرة، ولا يشترط في بناء التركيب أن يكون هذا الاسم نكرة؛ لجواز مجيء المعرفة محله دون هدم لدلالة الأسلوب، وإنما يترتب على مجيء النكرة علاقة إعرابية، وهي جواز الأوجه الثلاثة الإعرابية، فهي بخلاف المعرفة التي تنحصر في وجهين، وعلى هذا فإن هذا الأسلوب تجوز فيه تبادلية النكرة والمعرفة، وذلك في الاسم الواقع بعد (لاسيما) بغض النظر عن إعراب هذا الاسم نحو: لاسيما رجلاً، ولا سيما الكريم.

النكرة والمعرفة في باب التعجب

يطالعنا موضوع التعريف والتنكير في باب التعجب في النقاط التالية:

١- التعجب من النكرة:

وهنا تعود إلينا فكرة التنكير والتعريف بين المبتدأ والخبر، وأن المبتدأ أو المخبر عنه لابد أن يكون معرفة، فلا يخبر عن منكور إلا بمسوغ يقرب النكرة من المعرفة، وكذلك الأمر هنا في باب التعجب، يقول ابن مالك: ثم قلت: «ولا يتعجب إلا من مختص» فنبهت بذلك على أن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فلا يكون إلا من معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: «ما أحسنك»، و«ما أكرم زيداً»، و«ما أسعد رجلاً اتقى الله»، ولا يقال: «ما أحسن غلاماً»، ولا «ما أسعد رجلاً من الناس»؛ لأنه لا فائدة في ذلك"[١]. وعليه فإن ما يمكن قوله في الإخبار عن النكرة ومجيء الحال من النكرة من أحكام يمكن أن ينسحب ويطلق على التعجب من النكرة، ومن ذلك:

١) منع التعجب من النكرة.

٢) حتى يصح التعجب من النكرة لابد أن تؤهل بشكل يقربها من المعرفة؛ كأن توصف، أو تخصص.

٢- كون (ما) في صيغة (ما أفعله) نكرة

وقع اختلاف بين النحاة في ماهية (ما)؛ فقيل: هي نكرة تامة، وقيل: نكرة موصوفة، والذي جعلهم يقدرون (ما) نكرة تامة هو أنهم جعلوا صيغة التعجب (ما أفعله) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، واشترطوا للمبتدأ أن يكون معرفة، فلما جعلوا (ما) هي المبتدأ، احتاجوا إلى تكييف (ما) ليصح الابتداء بها، فأقروا بأنها نكرة، ولكن افترقوا في مسوغ مجيئها مبتدأ إلى قسمين:

١. الأول: جعلها بمنزلة المعرفة لا تحتاج إلى مسوغ، وهم الذين قالوا بأنها نكرة تامة؛ أي لا تحتاج إلى مسوغ أو مؤهل، قال: "وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا". قال ابن عقيل: "أي أنطق بأفعل بعد (ما) للتعجب، نحو "ما أحسن زيدا" و"ما أوفى خليلينا"، أو جيء بأفعل قبل مجرور بباء، نحو "أحسن بالزيدين وأصدق بهما"، فـ(ما) مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما، وزيدا مفعول أحسن، والجملة خبر عن (ما)" والتقدير: شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا"[٢].

٢. الثاني: جعلها نكرة ناقصة تحتاج إلى مسوغ، وهم الذين قالوا: إنها نكرة موصوفة، قال ابن عقيل: "وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: شيء أحسن زيدا عظيم"[٣].

النكرة والمعرفة في أسلوب المدح والذم

هل أسلوب المدح والذم جملة اسمية أو جملة فعلية؟ وماذا يترتب على هذا التصنيف من حيث احتياجه إلى التنكير والتعريف في مكوناته؟ هناك تداخل بين مكونات أسلوب المدح والذم ناشئ من التداخل القائم بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في الأسلوب، فأسلوب المدح والذم مكون من جزأين:

---

[١]) ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص. ٣٦.

[٢]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٤٨.

[٣]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٥٠.

١) الأول: جملة فعلية مكونة من فعل المدح أوالذم وفاعلهما؛ وعلى هذا فهو جملة فعلية، أو أن أسلوب المدح والذم جملة اسمية ساغ فيها تقديم الخبر الجملة الفعلية على المبتدأ.

٢) الثاني: جملة اسمية مذكور فيها ركن واحد فقط مختلف فيه بين أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو، أو مبتدأ مؤخرا خبره الجملة الفعلية قبله، وهو المخصوص بالمدح أو الذم، فالمذكور في هذه الجملة ركن واحد فقط، والركن الثاني محذوف. فإذا أعربناه مبتدأ وجب له التعريف بحسب الأصل، وإن أعربناه خبرا وجب له التنكير بحسب الأصل.

وسوف نبدأ بفاعل أسلوب المدح والذم:

أولا: فاعل أسلوب المدح والذم

لفاعل المدح والذم أربع حالات تم تحديدها بناء على فكرة التعريف والتنكير، وقد اشترطوا التعريف في فاعل فعل المدح والذم، ولم يذكروا أن من أحواله أن يكون نكرة مع أن الفاعل عموما يأتي معرفة ويأتي نكرة، فإذا جئنا إلى فاعل أفعال المدح والذّم من حيث التعريف والتنكير نجدها تأتي معرفة على الأشكال التالية:

- الأول: اسم ظاهر مُعرّف بـ(أل) التّعريف، نحو (نِعم الشّراب الماء).
- الثاني: اسم ظاهر مُضاف إلى المُعرّف بـ(أل) التّعريف، نحو(نِعْمَ عُقبى المآل)، أي نكرة مضافة إلى معرف بـ(أل)، أما إذا جاءت نكرة غير مضافة إلى شيء فعندئذ يمتنع الرفع على الفاعلية، ويجب النصب على التفسير أو التمييز وهي الحالة الثالثة.
- الثالث: ضمير مستتر وُجوبًا: فإذا كان فاعل المدح أو الذم كذلك، وجب أن يكون الضّمير هُنا مُفسّرًا بنكرة منصوبة على أنّها تمييز مُطابق للمعنى، نحو نِعْمَ تلميذا المُجتهدُ، فالفاعل في هذه الجملة ضمير مستتر وُجوبًا تقديره (هو)، أو أن يُفسّر بنكرة (ما) والتي هي نكرة بمعنى "شيء"، نحو (نِعْمَ ما تتحدّث به الصّدقُ).

فجميع الأحوال الثلاثة كان فيها فاعل نعم وبئس معرفة ولم يأت لا نكرة مسوغة أو غير مسوغة، ومجيء النكرة في هذا الأسلوب يكون في الحالة الثالثة، وهي أن يأتي بعد فعل المدح والذم اسم نكرة منصوب، حينها لابد لفعل المدح أو الذم من فاعل، والاسم الموجود لا يصلح أن يكون فاعلاً من وجهين: الأول: أنه منصوب، والفاعل مرفوع، والثاني: أنه نكرة، وفاعل أفعال المدح والذم معرفة، فلم يكن بد من تقدير الفاعل وجعله ضميراً مستتراً، وجعل هذا الاسم النكرة المنصوب مفسراً لهذا الفاعل المستتر يعرب تمييزاً. قال ابن عقيل: "الثالث أن يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: نعم قوما معشره، ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما، ومعشره مبتدأ، وزعم بعضهم أن معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن قوما حال، وبعضهم: إنه تمييز"[١].

وقال أيضا: "تستعمل ساء في الذم استعمال بئس؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس - وهو المحلى بالألف واللام، نحو "ساء الرجل زيد"، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو "ساء غلام القوم زيد"، والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو "ساء رجلا زيد"، ومنه قوله

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٦٢.

تعالى: (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) [الأعراف ١٧٧] - ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد بئس، وإعرابه كما تقدم"[١].

وعلى ذلك نجد ما يلي:

١- أن هذا لتقسيم قائم على فكرة التعريف **والتنكير.**

٢- أن جميع الأقسام معرفة، إما أصالة، وإما مؤهلة، فالقسم الأول المعرف بـ(أل) هو نكرة مؤهلة بدخول (أل) عليها، والقسم الثاني نكرة مضافة إلى ما فيه (أل)، والقسم الثالث الاسم الموصول، وهو معرفة أصالة، والقسم الرابع الضمير المستتر، وهو معرفة أصالة، أما القسم الثالث وهو النكرة، فهي ليست نكرة محضة وأسماء بشرط أن تضاف الى ما فيه المعرفة. وفي القسم الرابع يكون اسما موصولا (ما) أو(من).

٣- أنه لم يرد فعل نعم وبئس نكرة محضة تنكيرها لفظي ومعنوي.

٤- أن النكرة المضافة إلى ما فيه (أل) صارت معرفة بالإضافة.

٥- أن النكرة المنصوبة لم تجز لأن تكون فاعلا لسببين؛ الأول: لأنها منصوبة، والثاني: لأنها نكرة غير مؤهلة.

٦- أن فاعل نعم وبئس معرفة من عدة وجوه:

الأول: بالأصالة، أو أن يأتي نوعا من أنواع المعارف.

لثاني: اشترطوا للنكرة أن تكون مؤهلة أو مسوغة بإضافتها إلى ما فيه (أل).

٧- الدور الوظيفي يقسم تلك الحالات وفق التعريف والتنكير.

ثانيا المخصوص بالمدح أو الذم

المخصوص بالمدح أو الذم أحد أركان جملة اسمية، وهو إما أن يكون مبتدأ مؤخرا، وهذا يجعل أسلوب المدح والذم جملة اسمية، او خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو، وهذا يبقى أسلوب جملة فعلية، فإذا أعربنا المخصوص بالمدح والذم مبتدأ؛ فسيكون له التعريف بحسب الأصل، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ، وإذا أعربنا المخصوص بالمدح أو الذم خبرا؛ فإنه يحكم له بالتنكير بحسب الأصل، فإذا جاء معرفة، فهل نؤوله بالنكرة أو نبحث له عن مسوغ؟ وتتضح الإجابة على هذا من خلال الأحكام النحوية للتعريف والتنكير في باب أسلوب المدح والذم، وهي على ما يلي:

١- أن التعريف والتنكير متعلق بفاعل أفعال المدح والذم.

٢- أن المخصوص بالمدح والذم في حكم المخبر عنه فيفترض له التعريف.

٣- أن التنكير في فاعل فعل المدح والذم هو صورة من صور مجيئي فاعل فعل المدح والذم ضميرا مستترا مفسرا بنكرة بعد الفعل منصوبة، وتعرب تمييزا أو حالا، ونقض هذه الصورة بأن يأتي الفاعل وبعده كلمة نكرة منصوبة تتولد صورة أخرى لهذا الأسلوب وقع خلاف بين النحاة حولها، قال ابن مالك:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلافٌ عَنْهُم قَدِ اشْتَهَرْ

---

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٦٨.

قال ابن عقيل: "اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها، فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نعم الرجل رجلا زيد، وذهب قوم إلى الجواز ... وفصل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو "نعم الرجل فارسا زيد،" وإلا فلا، نحو: "نعم الرجل رجلا زيد"، فإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو "نعم رجلا زيد""[١]. والذي يعنينا في هذا الخلاف هو بقاء الكلمة المفسرة نكرة سواء ظهر الفاعل أو لم يظهر، وسواء منعت هذه الصورة من الأسلوب أو أجيزت فإن الدور الوظيفي للنكرة يظهر في النقاط التالية:

١- إزالة الإبهام الحاصل من استتار الفاعل عند من جعلها مفسرة، أو بيان حالة المخصوص التي اقتضت مدحه أو ذمه فقولنا "نعم فارساً زيد" أي امدح زيداً حول كونه فارساً.

٢- بالإضافة إلى الدور الرئيس الذي قامت به النكرة هنا، فقد قامت بدور ثانوي وهو تكوين صورة جديدة من صور الأسلوب.

٣- عدم جواز التبادلية بين النكرة والمعرفة في هذا الأسلوب، فلم يأتي الفاعل نكرة، وإنما جاء نكرة مضافة إلى ما فيه (أل) وهذا يجعلها معرفة، وإذا أبقيناها نكرة سيؤدي ذلك إلى تكوين صورة أخرى من الأسلوب له أحكامه الخاصة.

المبحث الرابع

المعرفة والنكرة في التوابع

من مميزات التوابع متابعتها لمتبوعها في عدة عناصر، منها التعريف والتنكير، قال ابن عقيل: "فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير"[٢].

ولنبدأ أولا بالنعت فالنعت يتبع متبوعه في التعريف والتنكير، وهو ما يسمى بالمطابقة، فإذا كان المنعوت نكرة كان نعته نكرة، نحو قوله تعالى: (لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) [الزخرف ٣١]، فعظيم نكرة، وهو نعت لرجل النكرة، فدور النكرة في هذا الاستعمال دورٌ وظيفي أساسي من خلال اشتراط أن يكون نعت النكرة نكرة، ونعت المعرفة معرفة، ومنع التبادلية بينه وبين المعرفة؛ فلا يقال "جاء رجل الكريم" على النعت، وتصح مع المضاف، نحو "جاء رجل كبير الرأس، وكذلك الاتباع في الإعراب اللفظي، وهو المتابعة في التنوين إلا بمانع الإضافة والمنع من الصرف. قال ابن مالك:

فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا تَلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

---

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٦٣ – ١٦٤.

[٢]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٤.

قال ابن عقيل: "النعت يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو "مررت بقوم كرماء" و"مررت بزيد الكريم"، فلا تنعت المعرفة بالنكرة؛ فلا تقول "مررت بزيد كريم"، ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول "مررت برجل الكريم""[١].

١- نعت النكرة

مما سبق ذكره فإن النكرة مبهمة، وتحتاج إلى ما يعرفها أو يقربها من المعرفة، وهذا ما اسميناه بتأهيل النكرة، وذكرنا من طرائق تأهيل النكرة وبخاصة النكرة الناقصة أو غير المحضة ونضيف هنا من طرائق التأهيل: نعتها أو وصفها، ويكون الوصف بالكلمة المفردة مثل قوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) [البقرة ٢٢١]، أو يكون بجملة تأتي بعدها، قال ابن مالك:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

قال ابن عقيل: "تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا، وهي مؤولة بالنكرة؛ ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو "مررت برجل قام أبوه" أو "أبوه قائم"، ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول "مررت بزيد قام أبوه" أو "أبوه قائم"، وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [يس ٣٧]، وقول الشاعر: ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني، فنسلخ صفة لليل، ويسبنى صفة للئيم، ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسبني حالين"[٢].

وعليه فلا تنعت المعرفة بجملة، فإذا جاءت جملة بعد المعرفة، فإن النحاة يعربون هذه الجملة حالا، وليس نعتاً، ومن ذلك قولهم: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. ويكون الدور الوظيفي للجملة بعد النكرة إزالة ما فيها من إبهام أو غموض.

٢- نعت المعرفة

المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة، قال ابن عقيل:" فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول "مررت بزيد كريم" ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول "مررت برجل الكريم"[٣]. ولا ينعت إلا بمشتق لفظا أو تأويلا، والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعل التفضيل، والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة، نحو "مررت بزيد هذا" أي المشار إليه، وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة، نحو "مررت برجل ذي مال"؛ أي صاحب مال، و"بزيد ذو قام"؛ أي القائم، والمنتسب نحو "مررت برجل قرشي" أي منتسب إلى قريش[٤] ... تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا، وهي مؤولة بالنكرة؛ ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو "مررت برجل قام أبوه" أو "أبوه قائم"، ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول "مررت بزيد قام أبوه" أو "أبوه قائم"، وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [يس ٣٧] "[٥].

---

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٢.

[٢]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٦.

[٣]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٢.

[٤]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٥.

[٥]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص. ١٩٦– ١٩٧.

٣- توكيد النكرة:

يرى البصريون أن النكرات لا يجوز توكيدها توكيدا معنويا وسواء لديهم في هذا الظروف المحدودة كيوم وليلة وشهر وحول والظروف غير المحدودة كوقت وزمن وحين؛ ذلك أنه لا فائدة من تأكيدها؛ لأن بين التأكيد والتنكير تضاد من نوع ما فإذا كانت النكرة تدل على العموم فإن التوكيد يدل على التخصيص والتعيين كما أن النكرة شائعة والغرض من التوكيد تمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وهي لم تثبت في النفس، والسبب الراجح هنا أن ما يؤكد به معنويا إنما يكون معرفة فلا يجوز توكيد النكرة بالمعرفة. فالأولى بالنكرة الصفة لتزيل الإبهام عنها، ولذلك تكون الجملة بعد النكرات صفات، وأما توكيدها على إبهامها فقد اختلف فيه، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، قال ابن مالك:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَة المَنْعُ شَمِلْ

قال ابن عقيل: "مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة، كيوم وليلة وشهر وحول، أو غير محدودة، كوقت وزمن وحين، ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو "صمت شهرا كله""[١].

فالكوفيون وابن مالك يرون أن توكيد النكرة إذا كان فيه فائدة، فإن لم يكن فيه فائدة، وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، والفائدة هنا التحجير والتأكيد على شمول النكرة لجميع أفراد الجنس، وإن كان هذا المعنى خاص بالمعرفة، كقوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [ص ٧٣] فإن توكيد النكرة هو توكيد للمعنى المحدد وليس الشائع في مثل: "صمت شهرا كله"، فالمقصود من الشهر هنا عدد الأيام المحددة بثلاثين يوما، وليس أي شهر من الشهور، فشهرا وإن كان نكرة لكن ما يراد من التوكيد هو عدد الأيام، وليس جنس الشهر فاذا قلت: جاء رجال كلهم، فإن (كلهم) أشبهت توصيف الحال منها للدلالة على الإحاطة والشمول، ويبقى التوكيد بلا معنى أو فائدة لعدم التحديد. والخلاصة في ذلك ما يلي:

١. استفادة النكرة من الوصف؛ لأنه يحددها ويعضد دورها الوظيفي.
٢. لم تستفيد النكرة من التوكيد؛ لأنه لا فائدة منه، ولذا منعه البصريون.
٣. لم تتأثر العلاقات النحوية بوجودها.
٤. التبادلية بين المعرفة والنكرة في النعت ممنوعة فيما لو جاء النعت مفردا. أما إذا كان النعت جملة، فإن التبادلية تنقل إعراب الجملة من باب نحوي إلى باب نحوي آخر.
٥. توكيد النكرة لا يضيف إليها شيئا.
٦. التوكيد خاص بالمعرفة. أما توكيد النكرة فهوممنوع عند البصريين، ومن أجازه اشترط حصول الفائدة.
٧. يترتب على التقديم والتأخير بين النعت والمنعوت أحكام نحوية جديدة؛ فعند تقديم النكرة الصفة على المنعوت النكرة، يتحول النعت إلى حال، وتنسلخ عنه أحكام النعت.

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٢١١.

التعريف والتنكير بين الحال والصفة

- اشترط النحاة أن يكون صاحب الحال معرفة، وصاحب الصفة نكرة، ولا يشترط في النعت أن يكون المنعوت نكرة أو معرفة، وإنما الشرط للمطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير.
- عند اختلال الترتيب بين الحال الجملة وصاحبه؛ كأن يتقدم الحال على صاحبه، ينتج عن تقدم النعت على المنعوت تحول النعت إلى حال؛ فالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.
- نعت المعرفة هنا مختلف عن نعت النكرة، فنعت النكرة من فوائده أنه يفيد التخصيص، وإزالة الإبهام، وتضييق دائرة الشيوع؛ لتنحصر في دائرة أقل مما يعطي الاسم المعرفة.
- لا تنعت المعرفة بالجملة وإنما تنعت بكلمة مفردة، وقالوا إنه يجوز.
- نعت المعرفة يأتي لمزيد من التخصيص للمعرفة، فتحديد الصفة في المعرفة يجعل المعرفة أكثر تحديدا.

النكرة في باب أسماء الأفعال

تأتي أسماء الأفعال على ثلاثة أقسام من حيث التنكير والتعريف، فمنها ما لا يستعمل إلا نكرة، وهو ما لم يفارقه التنوين، ومنها ما لا يستعمل إلا معرفة، وهو ما فارقه التنوين، ومنها ما استعمل نكرة ومعرفة، فالمنون يراد منه النكرة نحو: صهٍ ومهٍ وأفٍ، وغير المنون يراد به التعريف، نحو: مهْ، صهْ ... الخ، قال ابن مالك:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

قال ابن عقيل: "الدليل على أن ما سمى بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها، فتقول في صه صهٍ، وفي حيهل حيهلا، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة"[١].

[١]) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٣، ص.٣٠٥.

النتائج

- ليس من منطق اللغة أن تكون ثم مكانة تفاضلية لمكون لغوي على مكون آخر، فلكل مكون وظيفته المقرر لها أن يقوم بها، فمثلا ليست المعرفة أشرف من النكرة، أو ذات مزية عن النكرة في غير الاستخدام اللغوي.
- ليس هناك مميزات تفضيلية للمعرفة على النكرة والعكس في الاستخدام النووي؛ فلكل عنصر دوره الذي فرضه له الاستخدام اللغوي،
- المعرفة فيها شيء زائد عن النكرة من حيث اللفظ والمعنى، والنكرة كذلك لها من السمات ما تنفرد به عن المعرفة في اللفظ والمعنى، فالنكرة أكثر إبهاما، والنكرة أكبر اتساعا وشمولا لأفراد جنسها.
- النكرة لها دور وظيفي في التركيب النحوي.
- ينتج هذا الدور من خلال تموضع النكرة داخل التركيب النحوي وعلاقتها ببقية مكوناته.
- للنكرة أدوار وظيفية أساسية، وأخرى ثانوية.
- يجوز التبادل بين النكرة والمعرفة في بعض الموقع داخل التركيب.
- قد لا يجوز هذا التبادل في بعض الحالات، وتمنع هذه الصورة من التركيب أو تعد واقعة في الشاذ أو القليل أو النادر.
- المسوغات في مجملها تهدف إلى إبعاد الكلمة عن التنكير وتقربها من المعرفة؛ لتصبح صالحة لأن تؤسس عليها عناصر أخرى من بين عناصر التركيب.
- التسويغ يهدف إلى تأهيل النكرة لأن تؤدي وظيفة جديدة لها.
- تخصيص النكرة بالإضافة أو الوصف معناه قصر حدودها الدلالية على كمية أقل تحديدا مما تصدق عليه دون تخصيص.
- اعتمد النحاة على عدة من المعايير في التعامل مع تراكيب النكرة والمعرفة منها: الأصل والفرع، والرتبة، والدلالة، والوضع، وكثرة الاستعمال، والضرورة الشعرية، وغيرها مما كان له دور كبير في وصف وتفسير التراكيب النحوية.

المصادر والمراجع

الجبراني، تاج الدين أبو القاسم أحمد بن هبة الله ت. ٦٦٨ه:

- كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد بن هبة الله الجبراني، تحقيق جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٧٠، ج٤ (١٩٩٥).

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ٨١٦ه:

- التعريفات، تحقيق إبراهيم الابياري، دار الريان للتراث، د.ت.

حسان بن ثابت (رضي الله عنه):

- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وقدم له عبدا مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الثانية ١٩٩٤)

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت. ٧٤٥ه:

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى ١٩٩٨).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين ت. ٦٣٧ه:

- توجيه اللمع "شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني"، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام (الطبعة الأولى ٢٠٠٢).

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت.٦١٧ه:

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان (الطبعة الثانية ١٤٢٠)

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت.٦٦٠ه:

- مختار الصحاح، تحقيق دائرة المعاجم بمكتبة لبنان ناشرون (بيروت: الطبعة الأولى ١٩٨٦).

زروق، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد الفاسي ت. ٨٩٩ه:

- الحدود النحوية، تحقيق د. خالد فهمي ود. رجب رشاد السيد، مجلة تراثيات، مج ١٨ (٢٠١٥).

الزمخشري، محمود بن عمر ت. ٥٣٨ه:

- الأنموذج في النحو، تحقيق وعناية: سامي بن حمد المنصور (الطبعة الأولى ١٩٩٩).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، ٣١٦ه:

- الأصول في النحو،تحقيق محمد عثمان، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، (الطبعة الأولى ٢٠٠٩)

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت. ١٨٠ه:

- الكتاب، تحقيق د. عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٩٨٨).

الصبان، محمد بن علي الصبان المصري ت. ١٢٠٦ه:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت.

د. طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي:

- مسوغات الابتداء بالنكرة بين المتقدمين والمتأخرين، مجلة الدراسات العربية (كلية دار العلوم – جامعة المنيا) مج٤ ع٣٩ (٢٠١٩) ص. ١٨٤٣– ١٨٦٤.

عباس حسن:

- النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف، (الطبعة الثالثة ١٩٧٥).

د. عبد الله بن محمد حامد اللحياني:

- المسائل النحوية المترتبة على تنكير المعرفة. مجلة الإنسانيات (كلية الآداب – جامعة دمنهور) ع٣٦ (٢٠١١) ص.٥٩١- ٦٥٣.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي ت. ٦٦٩ه:

- ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى ١٩٨٠).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي ت. ٧٦٩ه:

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت).

د. علي حكمت فاضل، ود. رواء ظاهر حميد إبراهيم:

- رسالتان في تسويغ الابتداء بالنكرات ("تقييد الأمثلة المستحضرة لبعض مسوغات الابتداء بالنكرة" للرسموكي، و"اللآلئ المنثورات على نظم مسوغ الابتداء بالنكرات" للزهار العزيزي)، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٢١).

ابن فارس، أحمد بن زكريا ت. ٣٩٥ه:

- مقاييس اللغة، تحقيق د. عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر العربي ١٩٧٩).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت. ١٧٥ه:

- كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي (بيروت: دار الهلال ١٩٨٥).

ابن القواس، عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعه بن زيد بن عبد العزيز ت. ٦٧٢ه:

- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي (الطبعة الأولى ١٩٨٥).

ابن قيم الجوزية، شمس الدِّين محمد بن أبي بَكر بن أيوب بن سعد بن حَرِيْز ت. ٧٥١ه:

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، د. ت.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله ت. ٦٧٢ه:

- شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، طبعة وزارة الأوقاف العراقية، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، (بغداد: مطبعة العاني ١٩٧٧).
- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث (الطبعة الأولى، ١٩٨٢) ضمن إصدارات سلسلة من التراث الإسلامي (الكتاب رقم ١٦) جامعة أم القرى.

د. محمد دلوم:

- الإخبار بالنكرة عن المعرفة في القرآن الكريم، مجلة حوليات الآداب واللغات، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، مج٥ ع١٠ (٢٠١٨) ص. ٢٠١-٢٠٩.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت. ٧١١ه:

- لسان العرب، (بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة ١٩٩٤).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت. ٧٦١ه:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، د. ت.
- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد أبي الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، (الطبعة الأولى ٢٠٠١)
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، (الطبعة الأولى، ١٩٦٤).

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ت. ٦٤٣ه:

- شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى، ٢٠٠١).

- Abstract
  - **The functional Roles of Indefinite (Nakira) and Definite (Ma'refa)**
  - **in Arbic Grammar**
- This study deals with the functional roles of the indefinite and the definite in the Arab grammatical tradition based on the great importance that the duality of the indefinite and the definite has in the ancient and modern Arabic grammatical studies, as this duality is widespread in all grammatical chapters on the one hand and is linked on the other hand to a reciprocal characteristic through which the relationship between the two sides of this is revealed. On the other hand, it reveals how Arabic grammarians dealt with it in accordance with the characteristics of structures and the syntactic and semantic foundations that they had adopted in analyzing structures that include indefinite nouns and definite nouns.
- The study attempted to reveal the test of the property of reciprocity and its effects in revealing the properties of structures on the one hand and the importance of the special features. With both the indefinite and the definite in confirming the syntactic meanings of the grammatical chapters that include that duality.
- The study presented most of these chapters to provide the readers and researchers with a comprehensive picture of the characteristics of indefinite nouns and definite nouns and their various roles within their various structures, along with an analysis of those structures in order to reveal the grammatical and cognitive foundations that Arabic grammarians relied on in dealing with these structures and their syntactic semantics.

- **Key woords**: Indefinite; indefiniteness; reciprocity, functional roles, Arabic grammar, syntactic significance, grammatical rulings, Arabic language.